

وحدات التحليل الجغرافية للجريمة

Units of Analysis in Geographic Criminology: Historical Development, Critical Issues and Open Questions
David Weisburd, Gerben Bruinsma and Wim Bernasco

ترجمة

أ.د. مضر خليل عمر

كان لعلماء الجريمة اهتماما طويلا ودائما بفكرة المكان ودوره في إنتاج الجريمة (Weisburd and McEwen 1997) في عام 1829 ، قارن كل من Adriano Balbi و Andre-Michel Guerry مستويات التعليم والجريمة عبر المناطق الإدارية الفرنسية الكبيرة ("الأقسام") واكتشفا ليس فقط أن الجريمة تتنوع فيما بينها ، ولكن الأماكن ذات المستويات التعليمية الأعلى بها أيضا مستويات أعلى من جرائم الملكية Balbi and Guerry 1829 ؛ Kenwitz 1987 على الرغم من أن هذه النتيجة كانت مفاجئة في ذلك الوقت نظراً للافتراضات الشائعة حول دور الفقر في الجريمة ، وتعكس الانبهار الجديد بقدرة علماء الاجتماع على تقديم رؤى حول طبيعة وأسباب المشكلات الاجتماعية ، فقد تم تعزيزها في دراسات مماثلة أجريت خلال تلك الفترة .

على سبيل المثال ، لاحظ الفلكي والإحصائي البلجيكي لامبرت أدولف كيتليت (1831/1984) أيضا تنوع الجريمة عبر مناطق إدارية كبيرة ، مشيراً إلى أن بعض من أفقر المناطق في فرنسا والبلدان المنخفضة لديها أدنى معدلات الجريمة (Beirne 1987) . خلص كويتيت إلى أن الفقر لم يكن في حد ذاته سببا للجريمة ، بل أن الجريمة تتطور عندما يكون الفقراء والمحرومين "مواطنين بأشخاص من الإغنياء ويجدون أنفسهم منزوعين من النظرة المستمرة للرفاهية وعدم المساواة في الثروة" (1831 / 1984 ، ص 38).

لم ينته اهتمام علماء الإجرام بعلم الجريمة الجغرافي بهذه الإسهامات المبكرة في ولادة "علم الجريمة الوضعي" في أوروبا . عبر المحيط الأطلسي ، تم تقديم رؤى جديدة ومهمة حول الجريمة والمكان في أوائل القرن العشرين من قبل علماء الجريمة المرتبطين بجامعة شيكاغو (بورغس 1967/1925 ؛ بارك 1967/1925 ؛ تراشر 1927 ؛ شو 1929 ؛ شو وماكاي 1969/1942). بقيادة روبرت بارك ، نظر هؤلاء العلماء إلى خصائص البيئة الحضرية لشرح مشكلة الجريمة في المدن الأمريكية . فوجدوا أن الجريمة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالفوضى الاجتماعية والفقر في المناطق الحضرية . في المقابل ، مثلما ساعدت دراسات الجريمة في القرن التاسع عشر في ظهور علم الجريمة في أوروبا ، كانت دراسة الجريمة والمكان في مدرسة شيكاغو تشجع قوي لتطوير تجريبي لعلم الجريمة في الولايات المتحدة .

في السنوات الأخيرة ، ظهر جيل جديد من الاهتمام بالجريمة والمكان في طليعة التطورات النظرية والتجريبية الرئيسية في علم الجريمة . في هذه الحالة ، لا ينصب التركيز على المجالات الإدارية الكبيرة التي تمت دراستها من قبل العلماء الأوروبيين في القرن التاسع عشر ، أو التركيز على المستوى المتوسط على الأحياء السكنية والمجتمعات المحلية التي أثار العديد من الأفكار المهمة لمدرسة شيكاغو ، والتي لا تزال قائمة . مصدر قلق مهم لعلماء الجريمة ، على سبيل المثال ، Reiss and Tonry 1986 ؛ Sampson et al. 1997 ، ولكنه بالأحرى اهتماما جديدا بالوحدات الدقيقة للمكان مثل العناوين أو أجزاء الشوارع أو مجموعات هذه الوحدات الجغرافية الدقيقة . على سبيل المثال ، Eck و Weisburd 1995 ؛ تايلور 1997 ؛ شيرمان 1995 ؛ Weisburd and Green 1995 . توصلت النتائج إلى أن 50٪ من الجرائم تم العثور عليها في ثلاثة أو أربعة في المائة من أماكن الجريمة الصغيرة في المدينة (على سبيل المثال شيرمان وآخرون ، 1989 ؛ وايزبورن وآخرون ، 2004) ، لم تولد هذه النتيجة اهتماماً أكاديمياً بالجريمة في المكان فحسب ، بل أيضاً سياسة قوية واهتمام الممارس بما يسمى "بؤر الجريمة الساخنة" (Sherman and Weisburd 1995) ؛ Weisburd ؛ National Research Council 2004 ؛

دورا دائما في علم الجريمة ، وغالبًا ما احتلت موقعًا مهمًا في تطوير الأفكار النظرية . لم يكن هناك حتى الآن سوى القليل من الاهتمام النظري والمنهجي المستمر في فهم وتعريف وحدات التحليل المكانية التي ينبغي استخدامها . لطالما اهتم علماء الجريمة بتنوع الجريمة في مكانها ، لكنهم لم يفكروا كثيرًا في المستوى الجغرافي الذي ينبغي استخدامه في استكشاف مثل هذه العلاقات . ما هو المكان؟ هل يجب أن ندرس المكان على المستوى الجزئي أو الكلي؟ هل فعل الجريمة على مستوى المناطق أو المجتمعات أو الأماكن الصغيرة الساخنة؟ هذه الأسئلة حاسمة إذا أردنا تطوير فهمًا منهجيًا لدور المكان في الجريمة ، ونعتقد أنه من المدهش أنه حتى الآن ، ركز العلماء القليل من الاهتمام المنهجي عليها.

الأهم من ذلك ، أن وحدة مشكلة التحليل ليست فريدة من نوعها لدراسة الجريمة في المكان . شكلت هذه الأسئلة تركيزًا مهمًا للدراسة في الجغرافيا بشكل عام في سياق ما أطلق عليه "مشكلة وحدة المساحة القابلة للتعديل" أو MAUP . تعد MAUP مصدرًا محتملاً للخطأ يمكن أن يؤثر على نتائج تحليل البيانات المكانية المجمع . هناك طرقًا عديدة لتجميع بيانات النقاط الفردية ، وتعتمد نتائج التحليل المكاني للبيانات المجمع على الطريقة الخاصة التي يتم من خلالها تجميع النقاط الفردية على سطح الأرض في وحدات مساحية . تتكون MAUP من جزأين ، مشكلة المقياس (ما الحجم الذي يجب أن تكون عليه الوحدات المجمع) ومشكلة التجميع (كيف يجب تخصيص النقاط للوحدات الأكبر ، أي كيفية التجميع) . تعد MAUP مشكلة كبيرة في دراسات الجريمة في الأماكن ، جزئيًا لأن هذه الدراسات غالبًا ما تعتمد على البيانات المجمع التي تقدمها جهات خارجية ، مثل وكالات تنفيذ القانون أو إدارة التعداد السكاني ، وغالبًا ما لا توجد طريقة لدراسة الشكل الذي ستبدو عليه النتائج في ظل التجميعات البديلة (راتكليف وراتكليف مكولا 1999).

وحدة مشكلة التحليل ، بدورها ، لا تقتصر على مشاكل التجميع المكاني في أبحاث الجريمة . غالبًا ما انتقد علماء الجريمة على مدى العقود القليلة الماضية الدراسات التجريبية للمجرمين لفشلها في التعرف على طبيعة وحدة التحليل المكانية التي يتم فحصها بشكل نقدي . على سبيل المثال ، حذرت الأدبيات المتعلقة بالمجرمين المشتركين علماء الجريمة فيما يتعلق بالافتراض التبسيطي القائل بأنه يمكننا استكشاف أسباب الجرم الفردية دون الإشارة إلى حقيقة أن الجريمة لا يرتكبها في الغالب مرتكبون فرديون ولكن من قبل الجناة الذين يعملون معًا في مجموعات أصغر ، إريكسون 1971 ؛ إريكسون وجنسون 1977 ؛ ذهب 1970 ؛ كلاين 1969 ؛ ريس 1986 ؛ سارنيكي 1986 ؛ شو ومكاي 1931 ؛ Warr 1996 . تشير المشاركة في الجريمة بدورها أسئلة مهمة حول فحصنا ليس فقط للجريمة ، ولكن أيضًا لأنشطة العدالة الجنائية ، على سبيل المثال إصدار الأحكام أو معالجة الجناة 1988 Reiss ؛ Short and Moland 1976 ؛ Waring 1998 ؛ 2002 .

هدفنا في هذا المجلد هو تركيز الانتباه النقدي على وحدات التحليل فيما أطلق عليه شيرمان وزملاؤه (1989) "علم الجريمة في المكان" "criminology of place" . نعتقد أن الاهتمام المتزايد بالجريمة والمكان على مدى العقود القليلة الماضية يجعل من المهم بشكل خاص تسليط الضوء على هذا السؤال . في الواقع ، نحن بعيدون جدًا في الدراسة العلمية للجريمة والمكان الذي لا يسمح لنا بترك وحدة التحليل لمصلحة العلماء الفرديين بالصدفة . لكي نتقدم دراسات الجريمة والمكان بشكل كبير خلال العقود القادمة ، نحتاج إلى إخضاع ليس فقط أماكن الجريمة للتحقيق التجريبي ، ولكن أيضًا الوحدة المكانية للتحليل التي نستخدمها في دراسة الجريمة والمكان .

يثير مجلدنا سلسلة من الأسئلة الأساسية التي نعتقد أنها حاسمة لتطوير الجريمة ودراسات المكان . هل سيكون فهمنا للجريمة في المكان أكثر أهمية إذا ركزنا على وحدات جغرافية صغيرة جدًا مثل عناوين الشوارع أو أجزاء الشوارع ، أو إذا كانت دراسة الجريمة تخدم بشكل أفضل من خلال فحص مجاميع أكبر مثل المناطق الإدارية أو مناطق التعداد أو المجتمعات ؟ أم يجب أن نستمر في فحص الوحدات الجغرافية المختلفة اعتمادًا على الأسئلة التي نطرحها؟ هل يجب تحديد وحدة التحليل حسب طبيعة المشكلة التي يتم دراستها ، أو الأسئلة السياسية التي يتم فحصها؟ ما هي التطورات الإحصائية اللازمة لتطوير فهمنا لوحدات التحليل وخاصة للتمييز بين هذه الوحدات؟

نبدأ هذا الفصل التمهيدي بتاريخ دور المكان في علم الإجرام . بينما تركز الفصول التالية على الأسئلة الموضوعية المتعلقة بوحدة مشكلة التحليل المكانية ، اعتقادنا أنه من المهم أن نبدأ بوضع علم الجريمة في المكان في السياق . الأهم من ذلك ، تشير مراجعتنا التاريخية إلى أنه خلال قرنين من دراسة علم الجريمة الجغرافي ، ركز العلماء اهتمامهم بشكل متزايد على وحدات التحليل المكانية الأصغر . ثم نتقل بعد ذلك إلى أسئلة محددة تُطرح فيما يتعلق بكيفية اختيار وحدة التحليل لدراسات الجريمة والمكان والمشكلات النظرية والعملية الموضوعية التي أثبتت في اختيار المستويات الجغرافية المناسبة للبحث والممارسة . المقطع التالي من فصلنا يهتم بمشاكل النظرية والبيانات ويأخذ في الحسبان العوامل التي حالت دون دراسة وحدات تحليل الجريمة في مكانها حتى الآن . في القسمين الأخيرين ، نصف أيضاً المساهمات المحددة للفصول التالية ، ونضعها في سياق مساهماتها في وحدة مشكلة التحليل المكاني .

المكان في السياق الإجرامي

بدأت قصة تطور الاهتمام بعلم الجريمة الجغرافي في أوائل القرن التاسع عشر . منذ تلك الفترة ، انحسر الاهتمام وتدقق ، على الرغم من أن الجريمة والمكان قد لعبا دوراً في العديد من أهم التطورات النظرية والعملية في مجال منع الجريمة على مدى المائتي عام الماضية . نتتبع أدناه هذا التاريخ ، مع الإشارة إلى الاهتمامات المتغيرة لعلم الجريمة في وحدات التحليل الجغرافية المختلفة والميل بمرور الوقت إلى أن يركز العمل في الجريمة في المكان على وحدات جغرافية أصغر بشكل متزايد .

أول بحث عن الجريمة الجغرافية في فرنسا وبلجيكا : دراسات على المستوى الكلي للمناطق والمقاطعات . بدأ علم الجريمة الجغرافي بنشر إحصاءات عن السكان الفرنسيين من قبل وزارة الداخلية الفرنسية في عشرينيات القرن التاسع عشر . Comptes Générales de l'administration de la Justice criminelle en France . ألهم نشر العديد من الإحصائيين والعلماء الآخرين لاستكشاف بيانات أكثر تفصيلاً عن الجريمة . من بين الأوائل كان البارون تشارلز دوبونت الذي تحدث لأول مرة عن الإحصائيات حول أخلاق الناس والأمة في اجتماع كونسرفتوار للفنون والحرف في نوفمبر 1826 (بيرن 1993) . كرسام خرائط ، نشر في عام 1816 جداول حول "توزيع الأميين" عبر مناطق فرنسا . ووجد خلال الاجتماع بنشر خريطة للجريمة والمجرمين قريباً . ومع ذلك ، كان البلجيكي Edouard Ducpétiaux أول من نشر جدولاً بأرقام الجريمة والانتحار في مناطق في إسبانيا وفرنسا وإيطاليا وإنجلترا . بملاحظة الاختلافات الملحوظة بين المناطق والبلدان خلص إلى أن أخلاق الأمم تختلف (المرجع نفسه ، ص 11-12) . تمت الإشادة بالأراضي السفلى (هولندا) بشكل خاص بسبب معدلات الجريمة المنخفضة فيها والعدد القليل من الأشخاص المشردين (المرجع نفسه ، ص 29) .

في عام 1829 تم نشر أول خريطة جغرافية للجريمة . يستند جزئياً إلى Comptes Générales de l'administration de la Justice criminelle en France ، ميشيل أندريه غيري ونشر رسام الخرائط الفينييسي أدريانو بالبي على صحيفة كبيرة ثلاث خرائط عن توزيع الجريمة في فرنسا في الأعوام 1825-1827 . كان من المستجدات في مجال علم الجريمة الجديد أنهم استخدموا طريقة رسم الخرائط في تقديم المواد الإحصائية . وخلصوا من عملهم إلى أن :

(1) في مناطق معينة في فرنسا (المقاطعات) مع ارتفاع عدد الجرائم الشخصية ، كانت هناك جرائم ملكية أقل ؛

(2) أن المنطقة الواقعة فوق خط أورليان وليون أظهرت أعلى معدل لجرائم الملكية في فرنسا ، و

(3) في المناطق الحضرية ، وخاصة في العاصمة باريس ، يمكن ملاحظة أكبر عدد من جرائم الممتلكات والجرائم الشخصية .

في وقت لاحق ، عندما أصبح جيرري رئيساً لوحدة إحصاءات الجريمة بوزارة العدل الفرنسية ، واصل عمله في رسم خرائط الجريمة . في عام 1833 نُشر كتابه المؤثر Essai sur la Statistique morale de la France (Guerry 1833) . درس جيرري ما إذا كان الفقر والكثافة السكانية قد يؤديان إلى ارتفاع معدلات الجريمة . لاحظ مع ذلك

وجود تعقيد تجريبي . واجه المغادرون من الشمال الغني معدلات جرائم ممتلكات أعلى من المغادرين الفقراء في جنوب فرنسا . وخلص إلى أن مستوى الفقر لم يكن السبب المباشر للجريمة . وبالمثل ، تشير بياناته إلى أن الكثافة السكانية لم تكن سبباً للجريمة .

سرعان ما أصبحت الدراسات التي أجراها جيرري موضوعاً لنقاش ساخن بين مؤيدي حركة الإصلاح ومعارضيه ، خاصة في إنجلترا . دافع عضو برلماني بريطاني عن عمل جيرري ، لكن الصناعي ويليام جريج انتقد استنتاج جويري بأن التعليم أو الفقر قد لا يكون سبباً للجريمة (بيرن 1993 ، ص 129-131 ؛ جريج 1835). في عام 1864 ، نشر جيرري مرة أخرى مقارنة لمعدلات الجريمة بين إنجلترا وفرنسا . (Guerry 1864) بالكاد يمكننا أن نتخيل اليوم العمل الذي كان عليه وذلك للقيام بجمع وتحليل البيانات ، والتي تضمنت أكثر من 226000 حالة جرائم شخصية في البلدين على مدى 25 عامًا ، وبالنسبة لفرنسا فقط ، أكثر من 85000 سجل انتحار . (Friendly 2007) عززت نتائج هذا الجهد النتائج التي نشرها قبل 30 عامًا .

نشر صديقه Alexandre Parent-Duchâtelet في عام 1836 دراسة تجريبية تحتوي على خرائط لتوزيع الدعارة من عام 1400 حتى عام 1830 في باريس . (Parent-Duchâtelet 1837) بسبب السيطرة الرسمية على بيوت الدعارة من قبل سلطات باريس ، بيانات منهجية كانت متاحة للباغيا ، خاصة من الأعوام 1817 إلى 1827. حتى المعلومات المتعلقة بـ "المغادرة" التي أتوا منها تم جمعها . ليس من المستغرب أن وسط المدينة كان به أكبر عدد من الباغيا ، وخاصة "الربع 6". استخدم الأحياء السكنية ، على النحو المحدد في الحدود الإدارية كوحدات تحليل .

غالبًا ما يتم وضع الباحث الفرنسي ميشيل أندريه جيرري بين قوسين مع الإحصائي والفلكي البلجيكي Adolphe Quetelet الذي اكتشف التوزيع الطبيعي للإحصاءات التي يمكن من خلالها ملاحظة الانحرافات وحسابها . Landau and Lazarsfeld 1968 . في عام 1828 ، قام Quetelet (1831/1984) بفحص Comptes Générales de l'administration de la Justice criminelle en France وفي محاضرة أكاديمية العلوم إظهار كيفية اختلاف معدلات الجريمة مع فصول السنة . وأوضح أن يونيو كان به عددا أكبر من جرائم العنف خلال العام . كما قام بفحص بيانات الجريمة في كل دائرة وأضاف : "بدا لي أن هذه الأرقام كانت قادرة على إعطاء فكرة مرضية بما فيه الكفاية عن حالة المعرفة في كل قسم وخاصة بالنسبة للفئات الدنيا حيث تُرتكب معظم الجرائم" (المرجع نفسه: 30). استخدم المقاطعات والبلدان كوحدات تحليل مكاني . سجلت جرونيجن وساوث برابانت وأنفرز وليمبورغ ودرينثي أعلى معدلات الجريمة في جميع مقاطعات الأراضي السفلى (بما في ذلك فلاندرز). ناقش هذه الملاحظات كما كانت شائعة في تلك الفترة ، في سياق العوامل الاجتماعية مثل الفقر وعدم التجانس والتكوين السكاني وجاذبية المدن . وشرح المعدلات الأعلى لجرائم الملكية في المحافظات الأغنى ، كما أشرنا في مقدمتنا ، من خلال التوزيع غير المتكافئ للثروة : عدد كبير من الناس لا يملكون شيئاً مقارنة بالمواطنين الأثرياء القليل نسبياً (1984 ، ص 38) .

كان العلماء الفرنسيون والبلجيكيون أول من قام بتحليل الجريمة علمياً . ركز هؤلاء العلماء على الحدود الإدارية والسياسية لعصرهم في تحليلاتهم للجرائم جغرافياً . كانت الأمم والأقاليم والمقاطعات والإدارات والربع (اقسام ادارية) هي وحدات التحليل المكاني وتم استخدامها كوحدات للمقارنات المنهجية لأرقام الجريمة . كانوا يعتمدون بشكل كامل على بيانات الجريمة الرسمية وغيرها من البيانات التي قدمتها الحكومة مرتبة ضمن هذه الوحدات الجغرافية الأكبر . في حين أن الباحثين الفرنسيين والبلجيكيين الأوائل المهتمين بالجريمة والمكان قاموا أيضاً بفحص بعض تنوع الجريمة داخل المدن ، كان تركيزهم بشكل عام على الوحدات الإدارية الأكبر . الأهم من ذلك ، هؤلاء علماء الجريمة الأوائل في تركيزهم على معدلات الجريمة كما ساعدت الإحصائيات الرسمية في تشجيع التطوير العام لعلم الجريمة التجريبي الوضعي . (Beirne 1987)

رواد في إنجلترا في القرن التاسع عشر

لم تكن فرنسا وبلجيكا الدولتين الوحيدتين اللتين أجريت فيهما دراسات جغرافية عن الجريمة في القرن التاسع عشر . كما ينشر أعضاء الجمعية الإحصائية في لندن بانتظام حول مواضيع الجريمة في مجلاتهم الإحصائية . تم تضمين مقاليتين عن الجرائم في المجلد الثاني . أحدهما كتبه

قسيس سجن كتب عن الإحصاءات الجنائية لبريستون والآخر كان مقالاً قصيراً عن توزيع وأنواع السرقات في لندن وليفربول (مذكور في : موريس 1957 ، ص 53). في هذه الورقة والأوراق اللاحقة لأعضاء الجمعية ، يمكن ملاحظة تأثير عمل Guerry .

في عام 1839 ، نُشرت محاضرة وليام جريج حول التوزيع المكاني للكثافة السكانية والخصوبة والتعليم والجريمة في هولندا ، للجمعية البريطانية لتقدم العلوم في أغسطس 1835 ، بواسطة Ridgway and Sons . قارن أرقام الجرائم المتعلقة بجرائم الملكية وجرائم العنف والجرائم الخطيرة مثل الاغتصاب والقتل والقتل غير العمد في هولندا بأرقام إنجلترا وفرنسا . أظهرت الأرقام الإجمالية للجرائم اختلافات ملحوظة : بالنسبة لعام 1826 ، أشارت البيانات إلى أن هولندا لديها جرائم أقل من البلدين الآخرين: 1: 28.900 نسمة ، في إنجلترا 1: 23.400 وفي فرنسا 1: 17.570 (جريج 1839 ، ص 15) . درس جريج أيضاً بمزيد من التفصيل مناطق واسعة من الأراضي السفلى . قام بإحصاء معظم الجرائم في مقاطعة أوفريجسيل ، تليها ساوث برابانت ، وخرونينجن ، ودرينثي ، وويست فلاندرز . وقد تم العثور على أدنى معدلات الجريمة الإجمالية في مقاطعة فريزلاند . في تلك الفترة ، كان أعلى منصب لـ Overijssel في تصنيف الجريمة ملفتاً للنظر لأن هذه المقاطعة أظهرت أيضاً أعلى مستوى تعليمي لجميع أوروبا 1839 Greg ، ص 24 . (كان من المرجح أن تكون الجرائم الخطيرة موجودة في مقاطعات ساوث برابانت ولييج وخرونينجن وشرق فلاندرز).

روسون ر. روسون ، سكرتير الجمعية آنذاك ، ربط المتغيرات مثل العمر والجنس بالجريمة لكنه قدم أيضاً عدد الجرائم لمقاطعات إنجلترا وويلز (روسون 1839). ناقش التباين في الجريمة عبر المناطق وخلص إلى أن الاختلافات المناخية والعرقية بين السكان لا يمكن أن تكون أسباباً للجريمة . ورفض استنتاجات جيرري بشأن العلاقة بين التعليم والجريمة . افترض أن نوع العمل يمكن أن يكون سبباً للجريمة ، وقسم المناطق في إنجلترا إلى :-

- (1) مناطق ريفية بها مزارع ؛
- (2) مناطق صناعية.
- (3) مناطق تعدين و
- (4) مدن كبيرة.

يوضح بحث روسون الدور الحاسم الذي يمكن أن تلعبه وحدة التحليل المكانية في تطوير فهمنا للجريمة في المكان . إنه أول عالم يتجاوز الحدود الإدارية والسياسية المعتادة (موريس 1957 ، ص 55). واستناداً إلى بيانات رسمية ، وجد أن المدن الكبرى لديها أعلى معدلات الجريمة ومناطق التعدين هي الأقل .

واصل خليفته في الجمعية ، جوزيف فليتشر ، عمل جيرري وروسون . درس العلاقة بين التعليم والجريمة لسنوات عديدة من خلال إنتاج خرائط توضح مستويات الجريمة والامية في إنجلترا وويلز) نُشرت لاحقاً . Fletcher 1850 وفقاً لفليتشر ، كانت هناك أربعة أسباب لمستوى "الأخلاقية" السكان :

- (1) الكثافة السكانية ؛
- (2) توزيع الملكية عبر المجتمعات ؛
- (3) عدد الأشخاص الذين يكسبون دخلهم الخاص ، و
- (4) مستوى الأمية بين السكان .

وأشار إلى مستوى الأخلاقية السكان من خلال عدد وطبيعة الجرائم المرتكبة ؛ عدد الزيجات من رجل أقل من 21 ؛ عدد الأبناء غير الشرعيين ، عدد الحسابات المصرفية للسكان . ثم جادل (1850) بأن الاختلافات بين المناطق ليست فقط مهمة في تفسير معدلات الجريمة ، ولكن كانت السرعة التي تغيرت بها هذه المناطق بمرور الوقت اقتصادياً وديموغرافياً . من خلال هذه الأفكار ، يمكن عد فليتشر بمثابة مقدمة لعالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركهايم الذي قدم مفهوم الشذوذ لشرح تأثير التغييرات المجتمعية على الناس والمجتمع (دوركهايم 1893/1964).

كان جون جليد (1856) أول من شكك في صحة نتائج البحث عندما تم اختيار مناطق واسعة كوحدات تحليل في علم الجريمة الجغرافي . في ورقته البحثية Localities of crime in

Suffolk، أظهر بوضوح شديد أن وحدات التحليل الأكبر تخفي الاختلافات الأساسية في الجريمة . عندما تم أخذ وحدات أصغر من المقاطعات أو المغادرين في الاعتبار ، ظهرت اختلافات كبيرة في معدلات الجريمة عبر المناطق الأصغر .

كما لاحظ موريس (1957 ، ص 58): "من بين الدراسات الإقليمية ، كان النقد الرئيسي هو أن المقاطعة كانت أصغر وحدة إقليمية تم النظر فيها ، ولكن جليد ، من خلال تقسيم سوفولك إلى سبعة عشر نقابة فقيرة للقانون ، تمكنت من إثبات أن "تجميع المقاطعة" يخفي اختلافات كبيرة بين الوحدات الجغرافية الأصغر التي تم تكوينها ". لاحظ جليد أيضًا أن المدن المتوسطة الحجم الواقعة على طول الطرق الرئيسية بها معدلات جريمة أعلى من متوسط المساحة الكبيرة التي كانت جزءًا منها . درست جيلينجر سيمونز (2000/1857 ، ص 281) أيضًا العلاقة بين التحضر والجريمة من خلال التحليلات البيئية للجريمة في ليفربول وبريستول وكارديف . في رأيها أن السرعة التي يزداد بها عدد السكان هي التي تفسر ارتفاع معدلات الجريمة .

في دراسات الجريمة والمكان في إنجلترا في القرن التاسع عشر ، لا يمكن إهمال عمل هنري مايهيو . وهو معروف في علم الإجرام (ومن ثم تم الاستشهاد به) لدراساته الوصفية للعالم السفلي في لندن في منتصف العصر الفيكتوري (1950/1851). ومع ذلك ، فإن دراساته التفصيلية حول توزيع الجريمة في إنجلترا وفي لندن تعد أيضًا مصدرًا غنيًا لمن يدرسون الجريمة . لقد كان مراقبًا ممتازًا لعصره ، حيث وصف في أربعة كتب ضخمة بدقة وتفصيل الحياة اليومية لسكان لندن ، وعاداتهم ، وملابسهم ، وأحيائهم وشوارعهم في العصر الفيكتوري (Mayhew 1865). حاول مايهيو أيضًا الكشف عن أنماط في توزيع الجريمة في مدينة لندن تجمع بين الأساليب الإثنوغرافية بالإضافة إلى البيانات الإحصائية . أجرى مقابلات مع عاهرات ومجرمين ومواطنين آخرين حول إدمان الكحول والفقر وظروف السكن وعدم اليقين الاقتصادي . كان الباحث الأول الذي ركز على المناطق الصغيرة مثل الساحات والشوارع والمباني كوحدة تحليل في البحث الإجرامي ، والتي سبقت المصالح الحديثة في أماكن الجريمة الصغيرة بأكثر من قرن . استخدم مايهيو أيضًا بيانات الشرطة الخاصة بأقسام شرطة العاصمة السبع وكشف أن اثنتين من هذه الفرق أنتجت حوالي 65% من جميع المشتبه بهم في لندن .

بعد عام 1870 ، تضاعف اهتمام الأكاديميين الفرنسيين والإنجليز بالتحليلات الجغرافية والإحصائية . في الوقت نفسه ، هناك استثناءات مهمة . درس سيزار لومبروسو في إحداها التوزيع الجغرافي لجرائم القتل وواد الأطفال وقتل الأبوين والانتحار عبر مناطق جغرافية واسعة جدًا في إيطاليا . (Lombroso 1878/2006) وأوضح اختلافًا في معدلات جرائم العنف بين شمال وجنوب البلاد ، في إشارة إلى "الدونية العرقية" لسكان الجنوب . درس عالم الجريمة الفرنسي جان غابرييل تارد العلاقة بين التحضر والجريمة من منظور مختلف عن منظور العلماء الأوائل (تاردي 1912/1890 ، ص 338). بمقارنة مستويات الجريمة في مناطق أكبر ، قال إن المدن كانت تصدر الجريمة إلى المناطق الريفية . كتب : "... اليوم يمكننا أن نرى الجريمة تنتشر من المدن الكبرى إلى البلاد ، من العواصم إلى المحافظات ، وهذه العواصم والمدن الكبرى لها جاذبية لا تقاوم للمنبوذين وأوغاد البلاد ، أو المحافظات . ، الذين يسرعون إليهم ليصبحوا متحضرين على طريقتهم الخاصة ، في نوع جديد من التبجيل" (تاردي 1912/1890 ، ص 338).

شيكاغو وديناميكيات المدن: الأحياء والأميال المربعة كوحدة للتحليلات بعد نهاية القرن ، انتقل موقع البحث الجغرافي حول الجريمة إلى الولايات المتحدة ، وخاصة إلى مدينة شيكاغو . في جامعة شيكاغو ، بادرت مجموعة من علماء الاجتماع لإجراء بحث جديد حول المشكلات الحضرية ، والتي تركزت جزئيًا على الجريمة (Faris 1967؛ Bulmer 1984؛ Harvey 1987؛ Beirne and Messersmidt 1991). كما نقلوا فعل الجريمة ووضعوا البحث من مقارنات واسعة عبر مناطق جغرافية واسعة إلى مقارنات أكثر دقة داخل المدن . ومن المثير للاهتمام ، أن علماء مدرسة شيكاغو إما لم يكونوا على علم أو تجاهلوا عمل الجريمة في القرن التاسع عشر حتى عام 1933 ووضعوا الباحثين في أوروبا (إلمر 1933).

نمت المدن الأمريكية في الجزء الثاني من القرن التاسع عشر والجزء الأول من القرن العشرين أسرع من أي وقت مضى في التاريخ ، مع كل المشاكل الاجتماعية المرتبطة بهذا النمو . لعبت شيكاغو نفسها دورًا مهمًا في اندماج أعدادا كبيرة من المهاجرين الإيطاليين والأيرلنديين والألمان والصينيين والبولنديين واليهود والاسكندنافيين . تطورت المدينة من مستوطنة صغيرة جدًا في عام 1840 (يبلغ عدد سكانها 4,470 نسمة) إلى مدينة يبلغ عدد سكانها نصف مليون نسمة في عام 1880. بعد عشر سنوات ، ارتفع عدد السكان إلى مليون ، وفي عام 1930 ، إلى حوالي 3.5 مليون نسمة . يُنظر إلى الجريمة على أنها من أهم المشاكل الحضرية : "بعد الحرب العالمية الأولى (1914-1918) ، حول علماء الاجتماع في شيكاغو انتباههم البيئي إلى مجموعة متنوعة من المشاكل الاجتماعية . تفاقمت بسبب الصعوبات الشديدة للكساد العظيم ، والحظر ، وبسبب انتشار حرب العصابات والابتزاز النقابي ، أصبح ينظر إلى الجريمة نفسها على أنها مشكلة اجتماعية رئيسية في شيكاغو . لذا ، كانت الجريمة أحد الموضوعات الرئيسية التي درسها أعضاء مدرسة شيكاغو 1991 "Beirne and Messerschmidt" ، p.362 .

قام مجموعة من علماء الاجتماع الأمريكيين ، من بينهم روبرت بارك ، وويليام توماس ، ولويس ويرث ، وإرنست بورغيس ، وكليفورد شو ، وهنري مكاي ، بدور قيادي في تطوير علم الجريمة في المكان ، على عكس الإحصائيين والمحامين الجنائيين أو الأطباء النفسيين الذي سيطروا على علم الإجرام بشكل عام في أوروبا (فولد وآخرون 2002). ساهم ويليام توماس في علم الإجرام في المكان من خلال تقديم المفهوم المهم للاضطراب الاجتماعي ، مشيرًا إلى "انخفاض تأثير القواعد الاجتماعية القائمة للسلوك على أفراد المجموعة" (توماس 1966 ، ص 3). ركز المفهوم بشكل طبيعي على الأحياء السكنية أو المجتمعات المحلية . كان روبرت بارك (1864-1944) ، الذي جنده توماس ، البادئ في البحث الاجتماعي الحضري حول أماكن الجريمة ، ونقل وحدة التحليلات من البلدان والمناطق الكبيرة إلى المدن وأحيائها (بارك 1925/1967).

كانت المدينة في رأيه أكثر من "... تجمعات من الأفراد والمرافق الاجتماعية - الشوارع والمباني والأضواء الكهربائية والترام والهواتف ، إلخ ؛ شيء أكثر من مجرد كوكبة من المؤسسات والأجهزة الإدارية - المحاكم والمستشفيات والمدارس والشرطة والموظفين المدنيين من مختلف الأنواع . إن المدينة ، بالأحرى ، هي حالة ذهنية ، وجسد من الأزياء والتقاليد ، والمواقف والمشاعر المنظمة التي تكمن في هذه الأزياء والتي تنتقل مع هذا التقليد . بعبارة أخرى ، المدينة ليست مجرد آلية فيزيائية وبناء مصطنع . تشارك في العملية الحيوية للأشخاص الذين يؤفونها ؛ إنه نتاج الطبيعة وخاصة الطبيعة البشرية" (بارك 1925/1967 ، ص 1). جادل بارك بأن الحياة الحضرية يجب أن تُدرس في هذا السياق من حيث "تنظيمها المادي ، ومهنها ، وثقافتها" وخاصة التغييرات فيها (بارك ، 1925/1967 ، ص 3). كانت الأحياء في نظره هي الشكل الأساسي للتماسك في الحياة الحضرية .

قام زميله الأصغر ، إرنست بورغيس ، بالاعتماد على جرد تغيرات الأسعار في قيم المساكن في مناطق شيكاغو ، بتطوير نموذج منطقة متحدة المركز لتوزيع المشاكل الاجتماعية والجريمة للمدن (خاصة في شيكاغو) (بورغيس 1925/1967). اقترح بيرجس أن شيكاغو تضم خمس مناطق متحدة المركز ، تحتوي كل منها على أحياء سكنية مختلفة ، أربعة منها تقع حول 'The Loop' (مركز الأعمال في المدينة) : "يمكن توضيح العمليات النموذجية لتوسيع المدينة بشكل أفضل ، ربما ، من خلال سلسلة من الدوائر متحدة المركز ، والتي يمكن ترقيمها لتعيين كل من المناطق المتعاقبة للتوسع العمراني وأنواع المناطق المتميزة في عملية التوسع" (بورغيس 1925/1967 ، ص 50). كانت وحدة تحليل بورغيس عبارة عن سلسلة من الأحياء السكنية داخل المدن التي تشترك في خصائص متشابهة . وافترض أن مستويات الجريمة ستختلف حسب المسافات عن المركز والسمات الخاصة لهذه المناطق .

كان كليفورد شو من أوائل علماء الاجتماع في شيكاغو الذين أجروا بحثًا تجريبيًا مكثفًا حول التوزيع الجغرافي للجريمة على أساس نموذج منطقة بورغيس . (Shaw 1929) يمكن عد هذه الدراسة علامة بارزة في تاريخ الجريمة ودراسات الأماكن بسبب جمع البيانات التفصيلية والأساليب المتقدمة

والأدوات الإحصائية المبتكرة . واستناداً إلى نموذج المنطقة متحدة المركز لبورجس ، فقد درس توزيع التعيب عن المدرسة بين الشباب والأحداث الجانحين والمجرمين البالغين في شيكاغو . بمساعدة باحثين شباب مثل هنري مكاي وفريدريك زوربو وليونارد كوتريل ، أخذ المناطق الطبيعية ((المناطق التي تنفصل عن بعضها البعض بشوارع عريضة او سكة حديد او مجرى مائي)) كوحدة تحليل (أبوت 1997) ولكن بتفصيل أكثر من أي وقت مضى في هذه الأنواع من الدراسات . قدم شو وحدات جديدة من التحليلات :-

أولاً ، قدم خرائط موضوعية عن طريق رسم عنوان منزل آلاف الجناة على خريطة شيكاغو .
ثانياً ، قام بدمج بيانات عنوان الجاني مع بيانات التعداد لإنشاء خرائط معدل التأخر في مناطق الميل المربع .
وأخيراً ، قام ببناء خرائط شعاعية وخرائط المنطقة ، والتي عرضت معدلات الانحراف على مسافات منتظمة من وسط المدينة .

لمزيد من التحليلات حول توزيع الجريمة عبر شيكاغو ، قسم شو المدينة إلى 431 منطقة تعداد في 1910 و 499 في 1920 (شو 1929). تضمن كل مسار تعداد العمر المناسب والجنس مجموعات من السكان . بعد ذلك ، تم دمج مساحات التعداد هذه في مناطق ميل مربع بحد أدنى من السكان يبلغ 500 نسمة . كان الأسلوب هو توزيع الجانحين على أماكن إقامتهم ، وتقسيم عدد الجانحين على عدد الفتيان في سن محكمة الأحداث ، من أجل حساب معدلات المناطق الصغيرة . استخدم Shaw وزملاؤه هذه المعدلات لعمل خرائط مظلمة أو لحساب الارتباطات .

في نفس العام ، نشر هارفي زوربو ، المساعد البحثي لـ Shaw ، رسالة الدكتوراه الخاصة به ، حيث قارن فيها حيًا فقيرًا (الجانب الشمالي السفلي) بمنطقة ثرية (جولد كوست) في شيكاغو ، وكلاهما يقع على مقربة شديدة (Zorbaugh 1929) من بعضهما . في هذه الدراسة الأكثر جودة ، قدم زوربو عددًا قليلاً فقط من الخرائط ، وجميعها أقل تفصيلاً في المعلومات من دراسة شو . ومع ذلك ، أظهر بحثه بوضوح أن منطقتين على مقربة جسدية (مكانية) قريبة لا توضح أن المسافات المادية والاجتماعية تتطابق . كما كتب بارك في مقدمته عن دراسة زوربو : "حالة لا يعيش فيها الأشخاص الذين يعيشون جنباً إلى جنب ، وبسبب تباين اهتماماتهم وراثهم - لا يمكنهم ، حتى مع حسن النية ، أن يصبحوا جيراناً" (1929 ، ص 9) ، مشيراً إلى الافتراض غير الصحيح لصانعي السياسات (وعلماء الجريمة) في ذلك الوقت أن الأشخاص الذين يعيشون في نفس المنطقة يتشاركون نفس الخلفيات والاهتمامات . هذا الاستنتاج مهم جدا لاختيار وحدة التحليل في البحث الجنائي . أوضحت دراسة الدكتوراه هذه أن المناطق الإدارية والسياسية والمساحات الاجتماعية ليست متطابقة . اعتماداً على حجم المنطقة ، يمكن أن توجد مجموعة متنوعة من المجتمعات الاجتماعية ذات الهويات المختلفة . الأهم من ذلك ، أنه خلص إلى أنه كلما كانت وحدة التحليل أصغر ، زادت فرصة وجود مجتمع متجانس .

في عام 1942 ، نشر كليفورد شو وهنري ماكاي أعظم ما لديهما عن جنوح الأحداث والمناطق الحضرية حيث لم يقدموا فقط تحليلاتهم الجغرافية والمسببة لمعدلات الجريمة في مدينة شيكاغو ، ولكن أيضاً تحليلات مدن أخرى : فيلادلفيا ، بوسطن ، سينسيناتي ، كليفلاند وريتشموند . من حيث المبدأ ، استخدموا أدوات تحليلية مماثلة كما تم تقديمها في دراستهم لعام 1929 . ومرة أخرى ، استخدموا خرائط موضوعية وخرائط معدل وخرائط شعاعية وخرائط مناطق لتوضيح تركيزات الجريمة والمجرمين في مدينة شيكاغو على مدى فترة زمنية طويلة (إلى 60 سنة) . كل من درس المدن ، ووجدوا أنماطاً متشابهة في التوزيع الجغرافي للجريمة . ومع ذلك ، فقد اختلفت وحدات التحليل بشكل كبير بين مختلف المدن . كانت هذه الاختلافات بسبب عدم وجود بيانات رسمية مفصلة عن الجريمة في مدن أخرى غير شيكاغو . إن التغيرات السريعة في مدينة شيكاغو على مدى فترة طويلة من الزمن مكنتهم أيضاً من دراسة آثار ديناميكيات المدينة على الجريمة والظواهر الأخرى . وكانت إحدى النتائج التي توصلوا إليها هي : "تُظهر البيانات المتعلقة بالاتجاهات أيضاً ، بنفس الحدة ، الارتفاع السريع في معدلات الجانحين في مناطق معينة عندما يتولى سكان لهم تاريخ مختلف

ومؤسسات وقيم مختلفة مناطق في فترة زمنية قصيرة جدًا" (شو وماكاي 1969/1942 ، ص 382).
 ألهمت دراسات شيكاغو علماء الجريمة الآخرين لتنفيذ الجريمة التجريبية وإجراء البحوث في
 مدن أخرى . على سبيل المثال ، Burgess and Bogue 1964 في نفس الوقت ، مع مرور العقود ، بدأ
 النقاد التجريبيون والمنهجيون لنهج شيكاغو في الظهور (لاندر 1954).

أولاً ، قيل إن شو (1929) وشو وماكاي (1969/1942) لا يستطيعان التمييز بين مسكن الجاني والمكان
 الذي ارتكبت فيه الجريمة ، متجاهلين التباين في تنقل الجناة (ينظر أيضا بوغز 1965).

ثانياً ، من خلال الاعتماد على أرقام الجريمة الرسمية ، كان يُنظر إلى أبحاثهم على أنها متحيزة لأن
 المجرمين من الطبقة الدنيا ، كانت لديهم (وما يزال لديهم) فرصة أكبر للمعالجة في نظام العدالة
 الجنائية على سبيل المثال Gordon 1967 ؛ Chilton 1964 ؛ Beirne and Messerschmidt 1991 .

ثالثاً ، معدلات التأخر في السداد بعد عام 1945 في شيكاغو لم تتوافق مع أنماط التوزيع لافتراضات
 Shaw و McKay المبكرة 1984 ؛ Bursik 1986 . أظهرت الدراسات الأوروبية أيضًا نتائج متناقضة .
 قام موريس (1957) بفحص معدلات المخالفين في مقاطعة كرويدون ، لكنه لم يتمكن من تأكيد
 نموذج منطقة بورغيس . بعد عشرين عامًا ، تم تكرار نتائج موريس في مدينة شيفيلد (بالدوين
 وبوتومز 1976) . في أوروبا ، أربكت العواقب المباشرة وغير المباشرة لعمل أسواق الإسكان نتائج
 التوزيع الجغرافي للجريمة في المدن الأمريكية .

نقد آخر هو مفتاح اهتمامنا بوحدات التحليل الخاصة بدراسات مكان الجريمة وهو النقد الذي
 قدمه روبنسون (1950) الذي ناقش استخدام الارتباطات البيئية في دراسات جغرافية مثل دراسة شو
 وماكاي (1969/1942). وفقًا لروبنسون (1950 ، ص 351) ، فإن موضوع الارتباط البيئي هو مجموعة
 من الأشخاص ، وليس شخصًا : " يعتمد الارتباط الفردي على الترددات الداخلية للارتباطات الفردية
 داخل المناطق ، بينما يعتمد الارتباط البيئي على الترددات الهامشية للارتباطات الفردية داخل المناطق
 " (روبنسون 1950 ، ص 354). وخلص إلى أن الارتباطات البيئية لا يمكن استخدامها بشكل صحيح
 كبديل للارتباطات الفردية . تؤدي هذه المغالطة البيئية إلى استنتاجات لا معنى لها . إذا نظرنا إلى
 الوراء ، فقد قلل هؤلاء النقاد التجريبيون والمنهجيون من اهتمام علماء الجريمة بدراسات الجريمة
 والمكان لما يقرب من عشرين عامًا .

عاد الاهتمام بالمجتمعات المحلية ودراسة أماكن الجريمة الصغيرة في الثمانينيات ، كان
 ألبرت ج. ريس جونيور يشجع مجموعة من علماء الجريمة الشباب على العودة إلى اهتمامات مدرسة
 شيكاغو حيث حصل على درجة الدكتوراه . في عام 1949 ريس (1986) رأى أن التقليد الإجرامي
 يتضمن موقفين نظريين رئيسيين : أحدهما يركز على الأفراد والآخر يركز على الجرائم . كانت
 المجتمعات والجريمة محور التركيز الرئيسي للتقليد الأخير وسعى إلى إحياء الاهتمام الإجرامي بفهم
 تنوع الجريمة داخل المجتمعات وعبرها . سعى ريس ومايكل تونري ، بتحرير مجلد مبكر من سلسلة
 الجريمة والعدالة ، إلى جعل المجتمعات والجريمة (1986) في مقدمة الاهتمامات الإجرامية .

لم ير ريس أن الاهتمام الجديد هو مجرد محاكاة لأفكار علماء الجريمة في مدرسة شيكاغو .
 بدلاً من ذلك ، سعى إلى إثارة مجموعة جديدة من الأسئلة حول الجريمة في المكان والتي تم تجاهلها
 في العقود السابقة : " تحولت الأعمال الأخيرة حول المجتمعات والجريمة إلى ملاحظة أهمها شو
 وماكاي : لم تغير المجتمعات هيكلها بمرور الوقت فقط ولكن في كثير من الأحيان ترتفع معدلات
 الجريمة لديهم Kobrin and Scherman 1981 ؛ Bursik and Webb 1982 ؛ Bursik في هذا المجلد 1986
 ؛ Scherman and Kobrin في هذا المجلد 1986 ؛ Skogan في هذا المجلد 1986 ، اعترافًا بأن المجتمعات
 وكذلك الأفراد لديهم وظائف إجرامية Reiss 1986 " سيصبح العديد من المساهمين في مجلد Reiss
 and Tonry قادة لجيل جديد من علماء الجريمة ، مما يشير مرة أخرى إلى الدور المهم والدائم للجريمة
 والمكان في النهوض بالمشروع الإجرامي بشكل عام . كان من بين المساهمين ويس سكوجان ،
 روبرت سامبسون ودوغلاس سميث وروبرت بورسيك ورف تابلور وستيفن جوتفريدسون ولورنس
 شيرمان .

اعتمد هذا المجلد وغيره من الأعمال التي تم تطويرها في هذه الفترة على تحديد الأحياء
 السكنية والمجتمعات المحلية لتوسيع الأفكار حول تطور الجريمة Brantingham and Brantingham

، Rengert 1980؛ LeBeau 1987 ؛ Hunter 1988 ؛ Clarke 1983 ؛ Bursik and Webb 1982 ؛ 1981/1991 ؛ 1981 ؛ Sampson and Groves 1989. ؛ Sampson 1985 ؛ Roncek and Bell 1981 (1987) ، على سبيل المثال ، التباين في الجوار في سلوك الشرطة ، مما يشير إلى أهمية المكان في فهم ليس فقط مسببات الجريمة ، ولكن أيضاً مسببات العدالة الجنائية .

جلب سكوجان رؤية جديدة ليس فقط لفهمنا للتفاعل بين خصائص المجتمع والشرطة (Skogan 1987) ولكن أيضاً بشكل عام للعمليات التنموية التي أدت إلى ظهور الجريمة والفوضى في المجتمعات الحضرية Skogan ، 1990 . في الأونة الأخيرة ، استخدم العلماء بقيادة روبرت سامبسون التركيز على المجتمع المحلي لرسم رؤية جديدة لأنماط الجريمة التنموية ، بحجة أن التماسك الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية والتوقعات المشتركة لأفراد المجتمع تتضافر للتأثير على كل من الجريمة والاضطراب الاجتماعي Sampson and Raudenbush 1999 ؛ Sampson et al. 1997 . تماشياً مع دعوة ريس للتحقيق في المهن الإجرامية للمجتمعات ، أعاد بورسيك 1987 ؛ ينظر أيضاً Bursik and Webb 1982 النظر في الجريمة في أحياء شيكاغو بمرور الوقت وتحدى وجهات النظر السابقة حول استقرار الجريمة داخل الأحياء والمجتمعات ، بحجة أن الاستقرار في أنماط الجريمة كان نتيجة للاستقرار طويل الأمد في الخصائص الاجتماعية للأماكن ، وأن عدم الاستقرار في مثل هذه الأنماط من شأنه أن يؤدي أيضاً إلى عدم الاستقرار في معدلات الجريمة . وبالمثل ، حدد شورمان وكوبرين (1986) الاستقرار والتنوع في المهن الجنائية للأماكن ، مع التركيز على مساكن الأحداث الجانحين كما فعل شو ومكاي (1942). باستخدام عدد العناوين السكنية للمنحرفين المعروفين رسمياً عن طريق مسارات التعداد في لوس أنجلوس كمؤشر على الجريمة الإجمالية ، وجدوا ثلاثة أنماط عامة أدت إلى ارتفاع معدلات الجريمة في عام 1970 .

النمط الأول أطلقوا عليه اسم "الناشئة" ، وأشاروا إلى تلك التجمعات السكنية التي كانت خالية نسبياً من الجريمة في عام 1950 ولكن كان لديها جرائم متوسطة إلى عالية في عامي 1960 و 1970 على التوالي. **النمط الثاني** ، "انتقالي" ، يشير إلى تلك التجمعات السكنية التي كان بها معدل جريمة مرتفع بشكل معتدل في عام 1950 ، ومستوى أعلى عام 1960 ومستوى أعلى في عام 1970 . يُشار إلى **النمط الأخير** على أنه "دائم" ويشير إلى تلك المجموعات السكنية التي شهدت معدلات جريمة عالية باستمرار في جميع الأوقات . تم تصنيف الغالبية العظمى من مساحات التعداد داخل المجموعات على أنها ذات معدلات جريمة دائمة على مدار الفترة الزمنية ، مع عدد أقل من مساحات التعداد في الفئتين الانتقالية والناشئة .

ومن المثير للاهتمام ، أنه على الرغم من أن نهج مدرسة شيكاغو دعا إلى تحديد الوحدات الجغرافية التي لن يتم استخلاصها من جمع البيانات الإدارية ، ولكن من الوحدات الاجتماعية التي حددت الأحياء السكنية أو المجتمعات المحلية ، فإن هذا الجيل الجديد من العلماء المهتمين بالمجتمعات والجريمة كان لديهم بشكل عام استخدام وحدات محددة رسمياً لاستخلاص بياناتهم واستنتاجاتهم . في هذه الحالة ، أصبحت تعريفات التعداد السكاني في الولايات المتحدة ، في أغلب الأحيان مساحات التعداد أو مجموعات كتل التعداد الأصغر ، المصدر الرئيسي لتحديد وحدات جغرافية تكون محور البحث في الولايات المتحدة ، على الرغم من حقيقة أن أهداف التعداد في إنشاء وحدات جغرافية متجاوزة مادياً غالباً ما تتعارض مع أهداف المجتمع المحلي وباحثي الجريمة ، ينظر Rengert and Lockwood ، غالباً ما تفترض الدراسات ببساطة أن وحدات التعداد تعكس حدود المجتمع الفعلية (Hipp 2007) ، على الرغم من أن بعض الباحثين في هذا المجال يجمعون بين وحدات التعداد وفكرة إنشاء حدودا للمجتمعات المحلية التي تكون أكثر اتساقاً مع الاهتمامات النظرية للباحثين على سبيل المثال Sampson et al. 1997 . الأهم من ذلك ، أن التركيز الجديد على المجتمعات والجريمة أدى في كثير من الأحيان إلى دراسة وحدات جغرافية أصغر بكثير مما جذب اهتمام علماء مدرسة شيكاغو الأوائل . في حين أن عودة ظهور الاهتمام بالمجتمعات والجريمة كان أحد المصادر المهمة لتجديد دراسة الجريمة والمكان في العقود الأخيرة ، أنتجت الثمانينيات إعادة صياغة أكثر جذرية لوحدة الجغرافيا التي ينبغي أن تشكل أساساً لدراسات مكان الجريمة ، والاستمرار في الدفع وحدة التحليل الجغرافي إلى مستوى أصغر .

ركز الاهتمام الإجرامي التقليدي المطبق على الوحدات الجغرافية ذات المستوى الأعلى مثل المناطق أو المدن أو المجتمعات أو الأحياء السكنية . أحد أسباب هذا التركيز على المستويات الكلية للجغرافيا هو ببساطة أن البيانات لم تكن متاحة في كثير من الأحيان على المستويات الجغرافية الأدنى من الأقسام الإدارية أو التعدادات القياسية . ولكن حتى في حالة توفر البيانات ، لم تكن الأدوات الإحصائية والتحليلية متاحة بسهولة لربط الجريمة بالوحدات الجغرافية الدقيقة . بالتأكيد ، كانت صعوبة رسم خرائط للجرائم لأماكن محددة وتحليل البيانات الجغرافية من العوامل التي حالت دون دراسة الجريمة في وحدات جغرافية دقيقة ، ولكن كان هناك عائقاً آخر يتمثل في الافتقار إلى الاهتمام النظري المتسق بالأماكن الدقيقة مقارنة بالبحوث المتعلقة بالإجرام الفردي ، أو الجريمة عبر الوحدات الجغرافية الكلية Weisburd and McEwen 1997 ؛ Weisburd et al. 2004 لم يكن مثل هذا الاهتمام النظري في الظهور حتى أواخر السبعينيات والثمانينيات ، وهو الوقت الذي ظهرت فيه خرائط الجريمة المحوسبة وأدوات إحصائية جغرافية أكثر تعقيداً . (Weisburd and McEwen 1997) .

تحدث مجموعة جديدة من المنظرين المصالح الإجرامية التقليدية وبدأت في التركيز أكثر على "العمليات التي تعمل في لحظة وقوع الجريمة Birkbeck and LaFree 1993" ، ص 114. أحد الانتقادات المؤثرة التي كان من المفترض أن يكون لها تأثير قوي على تطوير الاهتمام بالوحدات الدقيقة للجغرافيا قدمها لورانس كوهين وماركوس فيلسون (1979). وجادلوا بأن التركيز على الدافع الفردي في النظرية الإجرامية فشل في إدراك أهمية العناصر الأخرى لمعادلة الجريمة . وجادلوا بأن معدلات الجريمة يمكن أن تتأثر بتغيير طبيعة الأهداف أو الوصاية ، بغض النظر عن طبيعة الدوافع الإجرامية . أسس منظور "الأنشطة الروتينية" الذي قدمه السياق المكاني والزمني للأحداث الإجرامية كمحور هام للدراسة .

قام عالما الإجرام الكنديان باتريشيا برانتنغهام وبول برانتنغهام (1993) بالربط بين الأنشطة الروتينية ووضعها بشكل مباشر أكثر في تطويرهما "لنظرية نمط الجريمة" . تركز نظرية نمط الجريمة مباشرة على الأماكن عن طريق السؤال **عن كيفية جذب انتباه المجرمين للأهداف وكيف يؤثر ذلك على توزيع أحداث الجريمة عبر الزمن وعبر الأماكن** . مثل كوهين وفيلسون ، يرى برانتنغهام وبرانتنغهام الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية البشرية الروتينية كسمة حاسمة لمعادلة الجريمة ، ولكن في هذه الحالة **يكون المكان جزءاً صريحاً وليس ضمنياً من هذه المعادلة** ، مما يوفر "قماشاً خلفياً" للسلوك البشري .

بالاعتماد على موضوعات مماثلة ، بدأ باحثون بريطانيون بقيادة رونالد كلارك في استكشاف الإمكانيات النظرية والعملية لـ "منع الجريمة الظرفية" في الثمانينيات Clarke 1983 ؛ 1992 ؛ 1995 ؛ Cornish and Clarke 1986 وكان تركيزهم على السياقات الجنائية وإمكانيات الحد من فرص الجريمة في حالات محددة للغاية . لقد قلب نهجهم نظرية منع الجريمة التقليدية رأساً على عقب . في قلب معادلة جريمتهم كانت الفرصة . **وسعوا لتغيير الفرصة بدلاً من إصلاح الجناة** . في منع الجريمة الظرفية ، في أغلب الأحيان ، "الفرصة تجعل اللص" (Felson and Clarke 1998) كان هذا في تناقض حاد مع وجهة النظر التقليدية القائلة بأن اللص قد استغل ببساطة عدداً كبيراً جداً من الفرص المحتملة . والأهم من ذلك ، في سلسلة من دراسات الحالة ، أظهر دعاة منع الجريمة الظرفية **أن تقليل الفرص**

الجنائية في سياقات محددة للغاية يمكن أن يؤدي إلى الحد من الجريمة ومنعها Clarke 1992 ؛ 1995 . أحد الآثار الضمنية لهذه المنظورات الناشئة هو أن أماكن الجريمة الصغيرة كانت محوراً مهماً للتحقيق . الأماكن في هذا السياق "الصغير" هي مواقع محددة داخل البيئات الاجتماعية الأكبر للمجتمعات المحلية والأحياء . (Eck and Weisburd 1995) السكنية . يتم تعريفها أحياناً على أنها مبان أو عناوين ، على سبيل المثال ، ينظر Green (Mazerolle) ، 1996 ؛ Sherman et al. 1989 ، أحياناً على أنها أسطح بلوك أو "مائة كتلة" أو أجزاء شوارع . على سبيل المثال ، ينظر Taylor 1997 ؛ Weisburd et al. ، 2004 ، في بعض الأحيان كمجموعات من العناوين أو كتل أو أجزاء من الشوارع . على سبيل المثال ، ينظر Block et al. 1995 ؛ Sherman and Weisburd 1995 ؛ Weisburd and Green 1995 . بدأ البحث في هذا المجال بمحاولات لتحديد العلاقة بين جوانب محددة من التصميم الحضري (جيفري 1971) أو العمارة الحضرية والجريمة (نيومان 1972) ولكن اتسعت لتأخذ في الحسبان مجموعة أكبر بكثير من

خصائص الفضاء العمراني والفرص الجنائية (برانتنغهام) وبرانتنغهام 1991 [1981] ؛ على سبيل المثال ينظر Brantingham and Brantingham 1975 ؛ الدفالة 1976 ؛ صياد 1988 ؛ ليبو 1987 ؛ مايهيو وآخرون. 1976 ؛ رينجرت 1980 ؛ Rengert 1981 في عام 1989 صاغ شيرمان وزملاؤه مصطلح "علم الإجرام في المكان" لوصف هذا النهج الجديد الذي استمد أساسه النظري من الأنشطة الروتينية ومنع الجريمة الظرفية للتأكيد على أهمية أماكن الجريمة الصغيرة في مسببات الجريمة . تشير الدراسات الحديثة إلى الفوائد النظرية والعملية المحتملة لتركيز البحث على أماكن الجريمة الصغيرة . يشير عدد من الدراسات ، على سبيل المثال ، إلى وجود مجموعة كبيرة جداً من الجرائم في الأماكن ، بغض النظر عن وحدة التحليل المكانية المحددة التي تم تحديدها Brantingham 1999 ؛ Weisburd and Green 1994 ؛ Weisburd ؛ وآخرون 1992 ؛ Weisburd وآخرون 2004 . إن مدى تركيز الجريمة في مكانها مثير للغاية . في واحدة من الدراسات الرائدة في هذا المجال ، شيرمان وآخرون (1989) وجد أن ثلاثة ونصف بالمائة فقط من العناوين في مينيابوليس تنتج 50% من جميع المكالمات للشرطة . بعد خمسة عشر عامًا في دراسة أجريت في سياتل بواشنطن ، وايزبورد وآخرون 2004 ذكرت أن ما بين أربعة إلى خمسة بالمائة من قطاعات الشوارع في المدينة تمثل 50% من حوادث الجريمة لكل عام على مدار 14 عامًا . هذه الدراسات وغيرها Brantingham and Brantingham 1984 ؛ Skogan 1990 ؛ Rengert 1980 ؛ Pyle 1976 ؛ Maltzet al. [1990] 2000 ؛ Curtis 1974 ؛ Clarke 1983 حددت أماكن الجريمة باعتبارها بؤرا مهمة لتركيز التحقيق الجنائي . في المقابل ، وُجد أن عددًا من برامج منع الجريمة الحديثة التي ركزت على أماكن محددة ، والتي غالبًا ما تُعرّف على أنها "نقاط ساخنة" للجريمة ، لها آثارا كبيرة على الجريمة والاضطراب دون دليل على النزوح المكاني للجريمة إلى مناطق أخرى Braga 2001 ؛ Eck و Weisburd 2004 ؛ وآخرون 2006 .

أي وحدة جغرافية ؟

مراجعتنا ليست فقط للأهمية الدائمة للبحث والتنظير حول الأماكن في علم الإجرام ، ولكن أيضًا لتنوع وحدات التحليل المكاني التي استرشدت بها الدراسة الجنائية على مدار القرنين الماضيين . بدأ الاهتمام بأماكن الجريمة في الغالب بدراسة المناطق الإدارية الكبيرة مثل المناطق أو حتى البلدان ، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى كيفية تنظيم البيانات وإتاحتها . في مدرسة شيكاغو ، ركز العلماء اهتمامهم على الوحدات الاجتماعية التي لا يمكن تعريفها ببساطة باستخدام الوحدات الإدارية ، لكن اهتماماتهم ما تزال تركز بشكل أساسي على الوحدات الجغرافية الأكبر مثل الأحياء السكنية أو المجتمعات المحلية . اتجه الاهتمام الحديث بالمجتمعات المحلية والجريمة إلى التركيز على التعريفات الأصغر والأكثر تحديدًا والموجهة للأحياء السكنية ، وغالبًا ما يتم تحليل الجريمة في المكان باستخدام البيانات المقدمة من التعداد السكاني للولايات المتحدة . على مدى العقدين الماضيين ، بدأ الاهتمام بأماكن الجرائم الصغيرة في جذب اهتمام إجرامي كبير ، في هذه الحالة ، جلب العلماء إلى الوحدات الجغرافية التي تعمل أقل بكثير من مستوى الحي السكني وأحيانًا في وحدات صغيرة مثل العناوين أو كتل الشوارع .

بينما كان لعلماء الجريمة اهتماما مستمرا بالجريمة في المكان ، تلقت وحدة التحليل لدراسة علم الجريمة الجغرافي القليل من الاهتمام النظري أو التجريبي المنهجي . هناك إجماعا حول بعض القواعد الأساسية لتعريف الوحدات المكانية ، مثل اشتراط : أن تكون الحدود محددة جيدًا ، وأن الوحدات لا يمكن أن يكون لها سوى حد واحد ، ولا يمكن أن تتداخل مع بعضها البعض ، ولكن اختيار الوحدات المكانية يتم عادةً على أساس من الحجج البراغماتية . يحدد الباحثون اليوم بشكل عام الحدود الجغرافية لدراساتهم بناءً على البيانات المتاحة بسهولة ، مثل علماء الجريمة في القرن التاسع عشر ، إذ تم استخدام البيانات المستمدة من المناطق الإدارية التي حددتها الدوائر الحكومية . كما لاحظ جورج رينجرت وبريان لوكوود في هذا المجلد : المشكلة هي أن معظم هذه الحدود مبنية لأغراض إدارية وليس لأسباب تصميمات بحثية سليمة . على سبيل المثال ، يتم إنشاء حدود التعداد للأغراض الإدارية لتعداد السكان ، وحدود الرمز البريدي للتسليم البريدي ،

ومقاطعات الشرطة لتخصيص الموارد ، والحدود السياسية لأغراض المسؤولية الإدارية. " حتى عندما حدد الباحثون الحدود بناءً على المجالات النظرية ، كما فعل شو وماكاوي (1969/1942) ، فإنهم غالبًا لا يفحصون بشكل نقدي الوحدة الجغرافية المستخدمة في التحليل .

على أي مستوى يجب أن ندرس الجريمة في مكانها؟ كما وصفنا أعلاه ، هناك اتجاه مهم بمرور الوقت نحو دراسة الجريمة في المكان في وحدات جغرافية أصغر . لكن هل يعكس هذا الاتجاه حقيقة حول المستوى الجغرافي المهم لفهم الجريمة ؟ أم أنه ببساطة نتيجة للبيانات المحددة المتاحة والمصالح النظرية للعلماء؟ بالطبع ، قد نتساءل عن سبب أهمية الوحدة الجغرافية على الإطلاق . ربما يكون النهج الأفضل هو الذي يكون انتقائيًا في فهم الجريمة في المكان .

على الرغم من أننا لا نستبعد أهمية دراسة الوحدات الجغرافية المختلفة للوصول إلى فهم أشمل للجريمة في مكانها ، فمن المهم أن ندرك من البداية أن دراسة الجريمة في الوحدة الجغرافية "الخاطئة" قد تؤدي إلى صورة مضللة للغاية حول كيفية تفاعل المكان مع الجريمة . وقد أشار روبنسون (1950) إلى هذا منذ أكثر من نصف قرن في تحديده لما أسماه "المغالطة البيئية" . في هذا المجلد ، يقترح ليز جروف وديفيد وايزبورج ونانسي موريس أن مثل هذه التحيزات في فهمنا للجريمة قد تكون موجودة حتى عندما يتم قياس الوحدات الجغرافية المستخدمة في الدراسة على مستويات مثل مساحات التعداد أو مجموعات كتل التعداد . درست جروف وزملاؤها التباين من شارع إلى شارع في أنماط جرائم الأحداث عبر الزمن في مدينة سياتل على مدار 14 عامًا . في حين وجدوا أن هناك تجمعات أكبر لأجزاء الشوارع ذات الأنماط أو المسارات المتشابهة أكثر مما هو متوقع بالصدفة . تظهر تحليلاتهم أن هناك أيضًا تنوعًا قويًا جدًا من شارع إلى شارع مما يشير إلى "استقلالية" مجمعات الشوارع من حيث أنماط الجريمة بمرور الوقت .

تشير هذه النتائج ضمناً ، كما كانت ملاحظات Glyde قبل أكثر من 150 عامًا ؛ ينظر أيضًا Zorbaugh 1929 إلى أن فحص أنماط الجريمة على مستويات جغرافية أكبر ، حتى مثل هذه الوحدات "الأصغر" الشائعة الاستخدام مثل مساحات التعداد أو مجموعات كتل التعداد سوف تخفي أهمية جغرافية ذات ترتيب منخفض . تقلب ، على سبيل المثال ، إذا اشتملت إحدى طرق التعداد على زيادة وتناقص مسارات الجريمة كما حددها Groff et al. من المرجح أن تفقد الصورة المكتسبة عند تجميع الأجزاء في مسار التعداد الباحث إلى استنتاج أن هناك اتجاهًا مستقرًا للجريمة بمرور الوقت (إخفاء الاتجاهات المتناقضة على مستوى الشارع). بشكل عام ، عندما يكون هناك قدرًا كبيرًا من التباين على مستوى جغرافي محلي للغاية (على سبيل المثال ، جزء من الشارع أو مجموعة من أجزاء الشوارع) ، فقد نفقد تأثيرات المنطقة المحلية عند قياس الوحدات الجغرافية ذات الترتيب الأعلى . يمكن الإشارة إلى هذا على أنه "متوسط" ويظهر اليوم كما في العقود السابقة ، تحديًا مهمًا للجريمة والبحث المكاني .

يمكن أن يتجلى هذا المتوسط في عدد من الطرق التي من شأنها أن تؤدي إلى تفسير مضلل للبيانات الجغرافية . قد يعطي عددًا من مناطق الجريمة النشطة للغاية داخل وحدة جغرافية أكبر على سبيل المثال انطباعًا عن منطقة معرضة للجريمة بشكل عام ، في حين أن معظم الأماكن في الوحدة الجغرافية الأكبر لديها مستويات منخفضة من الجريمة . وبالمثل ، عندما تكون الغالبية العظمى من الأماكن بها قدر ضئيل جدًا من الجريمة ولكن عددًا قليلًا من الأماكن النشطة جدًا بها معدلات جرائم عالية جدًا ، يمكن أن يكون هناك "تلاشي" للأثر . بمعنى ، فإن الاستنتاج في مثل هذه الحالة أن المنطقة بشكل عام بها القليل من الجريمة هو الصحيح . ومع ذلك ، فإن مثل هذا الاستنتاج سيغفل الحقيقة المهمة جدًا وهي أن بعض الأماكن داخل الوحدة الأكبر هي "نقاط ساخنة للجريمة" .

بالطبع ، قد لا تنطبق المغالطة البيئية فقط على الدراسات التي تعتمد على وحدات جغرافية أكبر . إذا كان "الفاعل الإجرامي" في مستويات جغرافية أعلى ، فإن النهج الذي يركز فقط على تقلبات المستوى الأدنى يمكن أن يكون مضللًا أيضًا . في هذه الحالة ، قد نفترض أن هناك تأثيرات محلية مهمة ، عندما تعكس ببساطة تأثيرات مرتبة أعلى . خذ على سبيل المثال دراسة تفحص مجمعات الشوارع وتجد أن عددًا صغيرًا نسبيًا من حواجز الشوارع مسؤول عن نسبة كبيرة من الجرائم . قد تكون كل تلك الشوارع في منطقة مركزية واحدة من المدينة . في هذه الحالة ، قد يؤدي التركيز على الوحدات الجغرافية الدقيقة إلى حجب أهمية تأثيرات المجتمع أو الحي الأكبر .

يُظهر المساهمون في هذا المجلد أن هناك تأثيرات محلية وعالية المستوى على الجريمة في المكان . لقد لاحظنا بالفعل النتائج التي توصل إليها جروف ووايسبورد وموريس . يستخدم كل من Oberwittler و Wikström مساحًا كبيرًا في Peterborough ببيتربره (المملكة المتحدة) تم تنظيمه للسماح بمقارنة مساحة صغيرة مع تأثيرات مساحة أكبر ، كما عثروا على دليل قوي على مساهمة تأثيرات المنطقة المحلية جدًا في الجريمة . تؤكد دراستهم على تجانس الاستجابات في المناطق التي يتراوح عدد سكانها بين 300 و 1500 نسمة على عكس الوحدات التي يزيد عدد سكانها عن 5000 نسمة ، وتجد أن الكثير من التباين في جنوح الأحداث يمكن أن يُعزى إلى الخصائص البيئية على المستوى المحلي . تشير هذه البيانات مرة أخرى إلى أهمية التركيز على وحدات جغرافية أصغر فأصغر .

الأهم من ذلك ، أن البدء بنهج المستوى الجزئي يسمح أيضًا للباحث بفحص تأثيرات الوحدات الجغرافية الأكبر ، في حين أن البدء في مستويات جغرافية أعلى قد يمنع فحص التباين المحلي . هذه المشكلة مشابهة لتلك المقدمة عند اختيار مستويات القياس . التحذير العام هو جمع البيانات على أعلى مستوى من القياس (الفاصل الزمني أو مقاييس النسبة) ، حيث يمكن تحويل هذه البيانات إلى مستويات قياس أقل (Weisburd and Britt 2007) في الوقت نفسه ، لا يمكن ببساطة تصنيف البيانات التي تم جمعها عند مستويات قياس أدنى (مثل المقاييس الترتيبية أو الاسمية) إلى مستويات أعلى . ينطبق المبدأ نفسه على المعلومات الجغرافية ، على الرغم من عكس اللغة . يسمح جمع البيانات على المستوى الجغرافي الأدنى ، أو وحدات التحليل المكاني الأصغر ، بالتجميع حتى مستويات أعلى ، ولكن جمع البيانات في الوحدات الأعلى قد لا يسمح بالتحويل إلى المزيد من وحدات التحليل الدقيقة . لهذا السبب ، يجادل برانتنغهام وبرانتنغهام في هذا المجلد أن تحليل الجريمة في الأماكن يجب أن يبدأ بوحدات مكانية صغيرة ، وبناء وحدات أكبر تعكس حقيقة أنماط الجريمة . تقدم مقالته منهجية إحصائية للبناء من الوحدات الأصغر إلى المستويات التي تعكس تمامًا التباين في البيانات التي تم تحليلها .

ومع ذلك ، فإن إحدى المشكلات ، كما يلاحظ مايكل مالتر هي أنه قد لا تكون هناك بيانات كافية على مستوى دقيق للغاية يمكن من خلالها استخلاص الاستدلالات . ينظر أيضًا Brantingham et al. ؛ Rengert و Oberwittler و Wikström خاصة إذا كان المرء مهتمًا بأنواع معينة من الجرائم ، فقد تكون نادرة جدًا في أي وحدة مكانية صغيرة واحدة ، مثل قطاع الطرق ، للسماح بتحديد الأنماط أو الاتجاهات . الأهم من ذلك ، حقيقة دراسة الجريمة هو أننا نعتمد في كثير من الأحيان على الحالة الاجتماعية و البيانات الديموغرافية المستمدة من مصادر البيانات المخصصة لأغراض أخرى . سيؤدي هذا غالبًا إلى معضلة للباحثين ، الذين يحتاجون إلى بذل قصارى جهدهم بالمعلومات المتاحة . لا تتمثل وجهة نظرنا في أنه لا ينبغي للباحثين استخدام البيانات الموجودة ، ولكن يجب أن ينتقدوا البيانات المستخدمة وأن يتعرفوا على المغالطات المحتملة للتفسير التي قد تؤدي إلى مشكلة وحدة التحليل . في هذا السياق ، تحدد ورقة جورج رينجرت وبريان لوكوود طبيعة مثل هذه المشكلات ، وتقدم طرقًا للتعامل مع مشاكل المتوسط وغيرها من المشكلات في البيانات الجغرافية المجمعة ، بما في ذلك المشكلة الصعبة المتمثلة في رسم الحواف أو الحدود الجغرافية عندما تكون هذه الحدود يصعب تحديدها .

المضي قدمًا : مشاكل النظرية والبيانات

عند تركيز الانتباه على الوحدات الجغرافية لدراسة الجريمة والمكان ، نعتقد أنه من المهم أيضًا مراعاة العوامل التي حالت دون دراسة هذا السؤال حتى الآن . لماذا لم تكن وحدة التحليل قضية أكثر أهمية في علم الجريمة في المكان؟ كيف يمكننا تجاوز الدراسات السابقة وتعزيز فهمنا لكيفية تأثير وحدات التحليل على صورتنا للجريمة والمكان؟ وجهة نظرنا هي أن "علم الجريمة في المكان" قد وصل إلى منعطف حاسم ، حيث سيتطلب التقدم الحقيقي من العلماء تقييم مشكلة وحدة التحليل بشكل نقدي . تم تطوير هذا المجلد مع وضع هذا الهدف في الحسبان ، وقبل اختتام هذا الفصل التمهيدي ، نريد التركيز على حواجز محددة أمام تقدم تعريفنا وفهمنا لوحدات التحليل في الجريمة والبحث

المكاني .

ربما ينشأ أهم عائق حتى الآن من النهج النظري غير النقدي نسبيًا الذي جلبه باحثو الجريمة والمكان إلى الوحدات الجغرافية . هذا مفهوم إلى حد ما نظرًا لحقيقة أن معظم النظريات الإجرامية قد

ركزت على الناس وليس على الأماكن (Brantingham and Brantingham 1990) ؛ Eck and Weisburd 2004؛ Sherman 1995؛ Nettler 1978؛ Weisburd 2002) كان الشاغل الأساسي لمعظم علماء الجريمة على مدى نصف القرن الماضي هو "لماذا يرتكب الناس الجريمة" وليس "لماذا تحدث الجريمة في

أماكن معينة"؟ تشير دراسة حديثة لأماكن الجريمة إلى أن هذا التركيز قد قدم صورة متحيزة لمشكلة الجريمة ، وأن دراسة الجريمة والمكان يجب أن تكون مركزية في علم الجريمة . ينظر Eck and

Weisburd 1995؛ Weisburd 2002؛ Lawrence Sherman على سبيل المثال ، باستخدام بيانات من Minneapolis و Minnesota و بمقارنة ذلك بتركيز المخالفين في دراسة فيلادلفيا Cohort ينظر Wolfgang et al. 1972، يلاحظ أن الجريمة في المستقبل "يمكن التنبؤ بها من خلال عنوان الحدث أكثر بست مرات من هوية الجاني" (1995 ، ص. 36-37). يسأل شيرمان ، "لماذا لا نعمل المزيد حيال ذلك؟ لماذا لا نفكر أكثر في wheredunit ، أين حدثت بدلاً من مجرد whodunit؟ من فعلها"

في حين أن هناك أدلة متزايدة تشير إلى أهمية أماكن الجريمة في علم الجريمة وممارسة العدالة ، فإن الاهتمام النظري بالمكان وتعريفه قد تخلف كثيرًا عن التقدم النظري في دراسة الأفراد . ولكن من المهم أن نلاحظ أنه حتى تلك النظريات التي عالجت بشكل مباشر أهمية المكان قد فشلت في تقديم إرشادات واضحة للوحدات الجغرافية المناسبة لفهم نظريات معينة . على سبيل المثال ، كما وصفنا سابقًا ، تشير نظرية عدم التنظيم الاجتماعي إلى أهمية تأثيرات المنطقة على المستوى الكلي ، والتي يتم تحديدها عادةً في الوحدات الجغرافية مثل الأحياء السكنية أو المجتمعات المحلية . ولكن عند تعريف نظرية الفوضى الاجتماعية ، نادرًا ما يقدم العلماء إرشادات محددة حول كيفية تحديد حدود وحدات التحليل المكاني هذه . ما هو المجتمع المحلي أو الحي السكني ؟ ما يزال هذا موضوع نقاش بين العلماء.(Hipp 2007)

تقترح الأنشطة الروتينية أو نظرية نمط الجريمة مستوى جغرافيًا مختلفًا تمامًا ، جزئيًا وليس كليًا ، لدراسات مكان الجريمة . ولكن مرة أخرى ، لم يتبق لنا سوى القليل من الإرشادات حول كيفية تحديد "النقاط الساخنة" أو السياقات المحلية . في بعض الأحيان ، يتم قياس الأماكن كأجزاء من الشوارع أو وجوه مجمعة ، وأحيانًا كعناوين وأحيانًا كمجموعات صغيرة من الأماكن (مثل مناطق أسواق الأدوية). وهذا يثير موضوعًا آخر أشرنا إليه سابقًا وهو ما إذا كان هناك تنافس بين وحدات التحليل المكاني أو ما إذا كانت الوحدات نفسها تعتمد على طبيعة المشكلات المدروسة . قد لا تكون هناك وحدة جغرافية صحيحة لدراسة علم الجريمة . وفي هذه الحالة علينا أن ندرك أن وحدات التحليل المكاني ستتغير من دراسة إلى أخرى . هناك مسألة أخرى مهمة وهي مدى الحاجة إلى تكامل الشخص والسياق ومستويات المكان في النظرية والبحث . بدأ كل من Oberwittler و Wikström و Wikström و Butterworth (2006) في استكشاف هذا السؤال . لكن معرفتنا ما تزال في مرحلة مبكرة جدًا من التطور .

مشكلة حرجة أخرى لعلماء الجريمة في دراسة الجريمة في المكان هي أن البيانات وليس النظرية غالبًا ما كانت الدافع وراء التحليل التجريبي . استعراضنا للتاريخ يقترح علم الإجرام الجغرافي كيف كانت هذه المشكلة متسقة بدءًا من اختيار مناطق إدارية كبيرة في دراسات أوائل القرن التاسع عشر ، إلى فحص وحدات أماكن الجريمة الأصغر ، وإن لم تكن حتى الآن صغيرة ، التي طورها مكتب الإحصاء الأمريكي . في هذه الحالة ، ربما يواجه علماء الجريمة الجغرافية مشكلة أكثر صعوبة بكثير من علماء الجريمة بشكل عام ، نظرًا لأن معظم مجموعات البيانات في هذا المجال لم يتم إنشاؤها من قبل علماء الجريمة ، بل تم الحصول عليها من وكالات رسمية مثل الشرطة أو الحكومات المحلية الأخرى . يعني هذا ، مثل كل من جورج رينجرت و بريان لوكوود . ولاحظ مايكل مالترز ، أن البيانات الحالية التي تحدد حدود وحدات دراسات الجريمة والمكان غالبًا ما لا علاقة لها بما هو مهم في علم الجريمة في المكان .

من الواضح أن قواعد البيانات الجديدة التي تم تعديلها لتلائم الوحدات الجغرافية التي

تناسب نظريات الجريمة والمكان يجب تطويرها إذا أردنا تعزيز فهمنا لعلم الجريمة في المكان . يوضح فصلان في هذا المجلد أهمية جمع البيانات الجديدة لتطوير هذا الفهم . يستند الفصل الذي تم وصفه سابقاً بواسطة Oberwittler و Wikström إلى جهود جمع البيانات الرئيسية التي تضمنت معلومات عن "

- (1) الفرد وخصائصه وخبراته الفردية والاجتماعية (يتم جمع البيانات من خلال مقابلة واستبيانات بقيادة المحاور والقياس النفسي. الاختبارات) ؛
- (2) البيئة وخصائص البيانات الصغيرة المختلفة في بيتربورو (يتم جمع البيانات من خلال مسح مجتمعي) ؛ و
- (3) تعرض الأفراد لبيئات مختلفة في بيتربورو (يتم جمع البيانات باستخدام تقنية ميزانية الوقت والمكان) لعينة من 6600 مستجيب .

تجمع تيتا وغرينباوم أيضاً بيانات أصلية في هذه الحالة حول تصورات ومواقف أعضاء العصابات لفهم السياق الجغرافي لعنف العصابات . مساهمتهم في حجمنا مهمة بشكل خاص لأنها تؤكد أن وحدات جغرافية معينة قد لا يمكن تعريفها بسهولة دائماً في محاولة لفهم الظواهر الاجتماعية . في الواقع ، فإن التوزيع الجغرافي لعنف العصابات كما ينعكس في بياناتهم مشروط بـ "الأبعاد الاجتماعية-المكانية لشبكة تنافس العصابات" . في حين أن المكان مهم بوضوح في فهم عنف العصابات ، فإن المكان ليس سوى جزء واحد من قصة أكثر تعقيداً . نشك في أن مثل هذه السياقات الاجتماعية تلعب دوراً مهماً أيضاً في العديد من أنواع الجرائم الأخرى .

في حين أن جمع البيانات الأصلية والمبتكرة ، مثل تلك التي تمثلها هذه الفصول في مجلدنا ، يجب أن تشكل جزءاً مهماً من دراسات الجريمة والمكان ، فإن مثل هذه البيانات جمع البيانات مكلف للغاية ولا يمكننا أن نتوقع أن يعتمد التقدم في هذا المجال فقط على قواعد البيانات الجديدة المكلفة بالنظر إلى الدعم الحالي لأبحاث الجريمة ، والبحث الاجتماعي بشكل عام . يوضح حجمنا أيضاً أنه يمكننا تعلم الكثير باستخدام البيانات الموجودة . إن التقدم في نظم المعلومات الجغرافية يعني أن الحكومات المحلية تقوم الآن بجمع وحفظ معلومات مفصلة عن الأماكن في المستويات الدنيا من الجغرافيا . في حين أنهم لا يفعلون ذلك للنهوض بالتحقيق الجنائي ، فإن البيانات التي يحتفظون بها للأغراض الإدارية الروتينية يمكن أن توفر رؤى مهمة حول فهمنا للجريمة والمكان .

يستمد جونسون وبورز وبيركس وبيز من بيانات الشرطة الرسمية عن عمليات السطو من ميرسيسايد (المملكة المتحدة) على مدى أربعة عشر شهراً لتقييم مدى جودة التنبؤ بمواقع الجريمة بناءً على الأنماط السابقة . تعزز دراستهم القيمة التنبؤية لتكرار الإيذاء Anderson et al. 1995 ؛ Farrell and Pease 2008؛ Forrester et al. 1988؛ Polvi et al. 1990 ؛ 1991، ولكنها تثير أيضاً أسئلة مهمة حول المستوى الذي يجب أن تكون عليه أنشطة الشرطة جلبت لمعالجة مشاكل السطو . يستخدم يوهان فان ويلسيم أيضاً بيانات الجريمة التي جمعتها الشرطة ، لكنه يكمل هذه البيانات بالمعلومات الاجتماعية التي جمعها مركز البحوث والإحصاءات في بلدية روتردام لفحص العوامل التي تؤثر على ارتكاب جرائم العنف . يرى Van Wilsem أن الخصائص على مستوى الشارع والأنشطة الروتينية مهمة لفهم التركيز الجغرافي للجريمة مما يعزز الاهتمام الحديث بوحدات تحليل المكان الجزئي . أخيراً ، يستخدم Smith و Bond و Townsley البيانات الرسمية لرسم رؤى جديدة حول المسافات الجغرافية التي تميز رحلات الجاني إلى الجريمة . إحدى الأفكار المهمة جداً من هذا العمل هي أن هناك أقلية كبيرة من المجرمين في عينتهم يسافرون مسافات طويلة نسبياً ، مما يتعارض مع الأبحاث التي تؤكد على الرحلات القصيرة نسبياً لجرائم المجرمين . على سبيل المثال ينظر Rengert et al.؛ Rossmo 2000؛ 1999؛ رودس وكونلي 1981 ؛ بولسن وروبنسون 2004 ؛ تشيني وراتكليف 2005 . تؤكد هذه النتيجة على أن وحدات التحليل لعلم الجريمة الجغرافي قد تتغير في بعض الأحيان بسبب السياق الاجتماعي لسلوك الجاني ، مما يذكرنا بملاحظات تيتا وجرينباوم الموصوفة سابقاً . لا يمكن فصل وحدة تحليل دراسات الجريمة الجغرافية عن السياقات الاجتماعية للجرائم والمجرمين .

المسألة الحاسمة الأخيرة التي يجب ذكرها تتعلق بالمسائل الإحصائية التي تثيرها البيانات المكانية بشكل عام ، والوحدات المكانية الصغيرة للتحليل على وجه الخصوص . من المعترف به جيداً

أنه في معظم أبحاث الجريمة المكانية ، لا تكون وحدات التحليل المكانية ملاحظات مستقلة . في الواقع ، تتعلق العديد من الأسئلة الموضوعية تحديداً بكيفية تفاعل الوحدات المكانية المجاورة . على سبيل المثال ، نحن مهتمون بما إذا كان نشاط منع الجريمة في مكان ما ينقل الجريمة إلى أماكن مجاورة (Weisburd et al. 2006). يتطلب الاعتماد المتبادل بين وحدات التحليل المكانية تقنيات ونماذج إحصائية موجهة للهياكل المكانية (Anselin et al. 2000) ، ويتم استخدام العديد منها في الفصول الأخرى في هذا المجلد .

الاتجاه نحو وحدات التحليل الأصغر بشكل متزايد والذي تم توثيقه هنا ، لا يعني فقط أننا بحاجة إلى النظر عن كثب في التفاعلات بين الوحدات المجاورة والقريبة ، بل يؤدي أيضاً إلى ظهور تحديات إحصائية إضافية . على سبيل المثال ، عادةً ما تكون توزيعات المتغيرات التابعة منحرفة (على سبيل المثال ، لا تتعرض نسبة كبيرة من الوحدات لأي جريمة على الإطلاق) ، مما يفرض متطلبات إضافية (غير خطية) للنماذج الإحصائية المستخدمة . بالإضافة إلى ذلك ، فإن بعض العلاقات المكانية هي أيضاً ذات تسلسل هرمي ، على سبيل المثال ، تخضع جميع قطاعات الشوارع داخل دائرة شرطة أو حدود إدارية أخرى لنفس السياسات والإجراءات ، بغض النظر عن ترتيبها المكاني بمعنى آخر . في تلك الحالات ، تحتاج النماذج الإحصائية المستخدمة إلى حساب البنية الهرمية والمكانية في نفس الوقت . على سبيل المثال.(Morenoff et al.2001)

الاستنتاجات

هدفنا في هذا الكتاب هو لفت الانتباه إلى مشكلة وحدات التحليل المكاني في علم الجريمة الجغرافي . نحن ندرك من البداية أنه لا يوجد مجلد واحد يمكنه استكشاف عدد لا يحصى من القضايا المهمة في هذا المجال ، لكننا نحاول تغطية مجموعة واسعة من الأسئلة والمخاوف الحرجة في الفصول التالية . كتابنا مقسم إلى قسمين رئيسيين ، يعكسان الموضوعات العامة التي طرحناها في هذا الفصل التمهيدي . يتعامل القسم الأول بشكل مباشر مع السؤال الموضوعي لوحدة التحليل المكاني التي ينبغي أن يكون محور اهتمام علماء الجريمة ، ويقترح عدداً من الأساليب المنهجية لتحديد الوحدات المناسبة للتحليل والتحقيق . يركز الجزء الثاني من الكتاب على دراسات حالة للجريمة في مكانها ، موضحاً كيف نقوم بذلك ويمكن أن يعزز فهمنا لوحدات التحليل المكاني لعلم الجريمة الجغرافي من خلال دراسات تجريبية محددة .

في هذا الفصل التمهيدي ، ركزنا على تاريخ الجريمة ودراسات المكان ، والتحديات المحددة التي يواجهها باحثو الجريمة الجغرافية في تطوير هذا المجال الواعد للتحقيق الجنائي . نأمل أن يؤدي هذا الجهد الاستكشافي في تحديد مشكلة وحدات التحليل المكانية في دراسات الجريمة والمكان إلى تحفيز الاهتمام بتطوير علم الجريمة الجغرافي وتعزيز تأثيره في علم الجريمة بشكل عام . بينما يأخذ كتابنا بالضرورة نهجاً واسعاً لمشكلة وحدات التحليل المكاني ، نعتقد أن المساهمات تشترك في موضوع مشترك من حيث أنها توضح أهمية تحديد وحدات التحليل الجغرافية بوضوح . هذه مشكلة نظرية ، وكذلك مسألة عملية تتعلق بالبيانات والأساليب . حان الوقت "لوضع الجريمة في مكانها."

References

- Abbott, A. (1997). Of time and space: The contemporary relevance of the Chicago school. *Social Forces*, 75(4),1149-1182.
- Anderson, D., Chenery, S., & Pease, K. (1995). *Biting back: Tackling repeat burglary and car crime*. Crime Detection and Prevention Series Paper 58. London: Home Office.
- Anselin, L., Cohen, J., Cook, D., Gorr, W. & Tita, G. (2000). Spatial analyses of crime. In: Duffee, D. (Ed.), *Criminal Justice 2000: Volume 4. Measurement and Analysis of Crime and Justice* (pp. 213–262). Washington, DC: National Institute of Justice.
- Balbi, A., & Guerry, A-M. (1829). *Statistique comparée de l'état de l'instruction et du nombre des crimes dans les divers arrondissements des Académies et des Cours Royales de France*. Paris.
- Baldwin, J., & Bottoms, A. E. (1976). *The urban criminal*. London: Tavistock.
- Beirne, P. (1987). Adolphe Quetelet and the origins of positivist criminology. *American Journal of Sociology*, 92(5), 1140-1169.

- Beirne, P. (1993). *Inventing criminology. Essays on the rise of 'homo criminalis.'* New York: State University of New York Press.
- Beirne, P., & Messersmidt, J. (1991). *Criminology*. San Diego: Harcourt Brace Jovanovich.
- Birkbeck, C., LaFree, G. (1993). The situational analysis of crime and deviance. *Annual Review of Sociology*, 19, 113-137.
- Block, C., Dabdoub, M., & Fregly, S. (Eds.) (1995). *Crime analysis through computer mapping*. Washington, DC: Police Executive Research Forum.
- Boggs, S. L. (1965). Urban crime patterns. *American Sociological Review*, 30(6), 899- 908.
- Braga, A. A. (2001). The effects of hot spots policing on crime. *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 578, 104-115.
- Brantingham, P. L., Brantingham, P. J. (1975). Residential burglary and urban form. *Urban Studies*, 12, 104-125.
- Brantingham, P. J., & Brantingham, P. L. (1984). *Patterns in crime*. New York Macmillan.
- Brantingham, P. J., Brantingham, P. L. (1990). Situational crime prevention in practice. *Canadian Journal of Criminology*, 32(1), 17-40.
- Brantingham, P. J., & Brantingham, P. L. (1991). The dimensions of crime. In P. J. Brantingham & P. L. Brantingham (Eds.), *Environmental criminology* (pp. 7-26). Beverly Hills, CA: Sage. (Original work published 1981).
- Brantingham, P. L., & Brantingham, P. J. (1993). Environment, routine, and situation: Toward a pattern theory of crime. In R. V. Clarke and M. Felson (Eds.), *Routine Activity and Rational Choice*. Advances in Criminological Theory, Vol. 5. New Brunswick, NJ: Transaction.
- Brantingham, P. L., Brantingham, P. J. (1999). Theoretical model of crime hot spot generation. *Studies on Crime and Crime Prevention*, 8, 7-26.
- Bulmer, M. (1984). *The Chicago School of sociology. Institutionalization, diversity, and the rise of sociological research*, Chicago & London: The University of Chicago Press.
- Burgess, E.W. (1967). The growth of the city. An introduction to a research project. In R. E. Park & E. W. Burgess (Eds.), *The city: Suggestions for the investigation of human behaviour in the urban environment*. Chicago: The University of Chicago Press. (Original work published 1925).
- Burgess, E. W., & Bogue, D. J. (1964). Research in urban society: A long view. In E. W. Burgess & D. J. Bogue (Eds.), *Contributions to urban sociology* (pp. 1-14). Chicago & London: The University of Chicago Press.
- Burgess, E. W., & Bogue, D. J. (1964). The delinquency research of Clifford R. Shaw and Henry D. McKay and associates. In E. W. Burgess & D. J. Bogue (Eds.), *Contributions to urban sociology* (pp. 591-615). Chicago & London: The University of Chicago Press.
- Bursik, R. J. Jr. (1984). Urban dynamics and ecological studies of delinquency, *Social Forces*, 63, 393-413.
- Bursik, R. J. Jr. (1986). Ecological stability and the dynamics of delinquency. In A. J. Reiss, Jr. & M. Tonry (Eds.), *Communities and Crime. Crime and Justice: A Review of Research, Vol. 8* (pp. 35-66). Chicago: The University of Chicago Press.
- Bursik, R. J. Jr., Webb, J. (1982). Community change and patterns of delinquency. *American Journal of Sociology*, 88(1), 24-42.
- Burt, C. (1944). *The young delinquent*. London: University of London Press. (Original work published 1924).
- Chainey, S., & Ratcliffe, J. (2005). *GIS and crime mapping*. Hoboken, NJ: John Wiley.
- Chilton, R. J. (1964). Continuity in delinquency area research: a comparison of studies for Baltimore, Detroit, and Indianapolis. *American Sociological Review*, 29, 71-83.
- Chilton, R. J., Dussich, J. P. (1974). Methodological issues in delinquency research: Some alternative analysis of geographical distributed data. *Social Forces*, 53(1), 73-82.
- Clarke, R. V. (1983). Situational crime prevention: Its theoretical basis and practical scope. In M. Tonry & N. Morris (Eds.), *Crime and Justice: An Annual Review of Research, Vol. 14*. Chicago: The University of Chicago Press.
- Clarke, R. V. (1992). *Situational crime prevention: Successful case studies*. Albany, NY: Harrow and Heston.
- Clarke, R. V. (1995). Situational crime prevention. In M. Tonry & D. Farrington (Eds.), *Building a Safer Society: Strategic Approaches to Crime Prevention. Crime and Justice: A Review of Research, Vol. 19* (pp. 91-150). Chicago: The University of Chicago Press.
- Cohen, L. E., Felson, M. (1979). Social change and crime rate trends: A routine activity approach. *American Sociological Review*, 44(4), 588-605.
- Cornish, D., & Clarke, R. V. (Eds.). (1986). *The reasoning criminal: Rational choice perspectives on offending*. New York: Springer-Verlag.

- Crow, W., & Bull, J. (1975). Robbery deterrence: An applied behavioral science demonstration -- Final report. La Jolla, CA: Western Behavioral Science Institute.
- Curtis, L. A. (1974). *Criminal violence: National patterns and behavior*. Lexington MA: Lexington Books.
- Ducpétiaux, E. (1827). *De la Justice de prévoyance, et particulièrement de l'influence de la misère et de l'aisance, de l'ignorance et de l'instruction sur le nombre des crimes*. Bruxelles: J. J. de Cautaerts.
- Duffala, D. C. (1976). Convenience stores, armed robbery, and physical environmental features. *American Behavioral Scientist*, 20, 227-246.
- Durkheim, E. (1964). *The division of labour in society*. New York: Free Press. (Original work published 1894).
- Eck, J. E., & Weisburd, D. (1995). Crime places in crime theory. In J. E. Eck & D. Weisburd (Eds.), *Crime and place* (pp. 1-33). Monsey, NY: Willow Tree Press.
- Eck, J. E., Weisburd, D. (2004). What can the police do to reduce crime, disorder, and fear? *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 593, 42-65.
- Elmer, M. C. (1933). Century-old ecological studies in France. *American Journal of Sociology*, 39(1), 63-70.
- Erickson, M. L. (1971). The group context of delinquent behavior. *Social Problems*, 19(1), 114-129.
- Erickson, M. L., Jensen, G. F. (1977). Delinquency is still group behavior! Toward revitalizing the group premise in the sociology of deviance. *The Journal of Criminal Law and Criminology*, 68(2), 262-273.
- Faris, R. E. L. (1967). *Chicago sociology 1920-1932*, San Francisco: Chandler.
- Felson, M., & Clarke, R. V. (1998). *Opportunity makes the thief: Practical theory for crime prevention*. Police Research Series Paper 98. London: Policing and Reducing Crime Unit; Research, Development and Statistics Directorate.
- Fletcher, J. (1850). *Summary of the moral statistics of England and Wales*, London: Private distribution of the author.
- Forrester, D., Chatterston, M., & Pease, K. (1988). *The Kirkholt burglary reduction project, Rochdale*. London: Home Office Crime Prevention Unit.
- Friendly, M. (2007). A.-M. Guerry's Moral Statistics of France: Challenges for Multivariable Spatial Analysis. *Statistical Science*, 22, 368-399.
- Glyde, J. (1856). Localities of crime in Suffolk, *Journal of Statistical Society of London*, 19, 102-106.
- Gold, M. (1970). *Delinquent behavior in an American city*. Belmont, CA: Brooks/Cole.
- Gordon, R. A. (1967). Issues in the ecological study of delinquency, *American Sociological Review*, 32, 927-944.
- Green (Mazerolle), L. (1996). *Policing places with drug problems*. Thousand Oaks, CA: Sage.
- Greg, W. R (1835). *Social statistics of the Netherlands*. London: Ridgway, Harrison and Crosfield.
- Guerry, A-M. (1832). La Statistique comparée de l'état de l'instruction et du nombre des crimes, *Revue Encyclopédique*, 55, 414-424.
- Guerry, A-M. (1833). *Essai sur la statistique morale de la France*. Paris: Crochard.
- Guerry, A-M. (1864). *Statistique morale de l'Angleterre compare avec la Statistique Morale de la France*. Paris: Baillié.
- Harvey, L. (1987). *Myths of the Chicago School of sociology*, Hong Kong: Avebury.
- Hipp, J. R. (2007). Block, tract, and level of aggregation: Neighborhood structure and crime and disorder as a case in point. *American Sociological Review*, 72, 659-680.
- Hunter, R. D. (1988). *Environmental characteristics of convenience store robberies in the state of Florida*. Paper presented at the meeting of the American Society of Criminology, Chicago.
- Jeffery, C. R. (1971). *Crime prevention through environmental design*. Beverly Hills, CA: Sage.
- Kenwitz, J.W. (1987). *Cartography in France: 1660-1848*. Chicago: The University of Chicago Press.
- Klein, M. (1969). On the group context of delinquency. *Sociology and Social Research*, 54, 63-71.
- Kobrin, S., & Schuerman, L. A. (1981). *Ecological processes in the creation of delinquency areas: An update*. Paper presented at the meeting of the American Sociological Association, Toronto, Canada.
- Landau, D., Lazarsfeld, P. F. (1968). Quetelet, Adolphe. *International Encyclopedia of the Social Sciences*, 13, 247-257.
- Lander, B. (1954). *Towards an understanding of juvenile delinquency*. New York: Columbia University Press.
- LeBeau, J. L. (1987). The methods and measures of centrography and the spatial dynamics of rape. *Journal of Quantitative Criminology*, 3, 125-141.
- Lombroso, C. (2006). *Criminal man* (translated and with a new introduction by M. Gibson & N. Han

- Rafter), Durham, NC: Duke University Press. (Original work published 1878).
- Maltz, M. D., Gordon, A. C., & Friedman, W. (2000). *Mapping crime in its community setting: Event geography analysis*. Originally published New York: Springer-Verlag. Internet edition available at <http://www.utc.edu/depts/lib/forr>. (Original work published 1990).
- Mayhew, H. (1950). *London's underworld. Being selections from 'Those that will not work', the 4th vol. of 'London labour and the London poor'* (edited by P. Quennell), London: Spring Books. (Original work published 1851 & 1862).
- Mayhew, H. (1865). *London labour and the London poor. Volume 4: Those that will not work*, London: Charles Griffin.
- Mayhew, P., Clarke, R. V., Sturman, A., & Hough, M. (1976). *Crime as opportunity*. Home Office Research Study, Vol. 34. London: Home Office, H.M. Stationary Office.
- Morenoff, J., Sampson, R.J. and Raudenbush, S.W. (2001). Neighborhood Inequality, Collective Efficacy and the Spatial Dynamics of Homicide. *Criminology*, 39, 517- 560.
- Morris, T. (1957). *The criminal area. A study in social ecology*, London, Routledge & Kegan Paul.
- National Research Council. (2004). *Fairness and effectiveness in policing: The evidence*. Committee to Review Research on Police Policy and Practices. W. Skogan and K. Frydl (Eds.). Committee on Law and Justice, Division of Behavioral and Social Sciences and Education. Washington, DC: The National Academies Press.
- Nettler, G. (1978). *Explaining crime*. Montreal: McGraw-Hill.
- Newman, O. (1972). *Defensible space: Crime prevention through environmental design*. New York: Macmillan.
- Openshaw, S. (1984). *The Modifiable Areal Unit Problem*. Norwich: Geo Books.
- Parent-Duchatelet, A. J. B. (1837). *Prostitution dans la ville de Paris*. Paris.
- Park, R. E. (1967). The city: Suggestions for the investigation of human behaviour in the urban environment. In R. E. Park & E. W. Burgess (Eds.), *The city: Suggestions for the investigation of human behaviour in the urban environment* (pp. 1-46). Chicago: The University of Chicago Press. (Original work published 1925)
- Paulsen, D. J., & Robinson, M. B. (2004). *Spatial aspects of crime: Theory and practice*. Boston, MA: Pearson.
- Philips, P. D. (1972). A prologue to the geography of crime. *Proceedings of the Association of American Geographers*, 4, 86-91.
- Pierce, G., Spaar, S., & Briggs, L. R. (1986). *The character of police work: Strategic and tactical implications*. Boston, MA: Center for Applied Social Research, Northeastern University.
- Polvi, N., Looman, T., Humphries, C., Pease, K. (1990). Repeat break and enter victimisation: Time course and crime prevention opportunity. *Journal of Police Science and Administration*.
- Polvi, N., Looman, T., Humphries, C., Pease, K. (1991). The time course of repeat burglary victimization. *British Journal of Criminology*, 31(4), 411-414.
- Pyle, G. F. (1976). Spatial and temporal aspects of crime in Cleveland, Ohio. *American Behavioral Scientist*, 20, 175-198.
- Quetelet, A. (1847). Statistique morale de l'influence du libre arbitre de l'homme sur les faits sociaux, et particulièrement sur le nombre des mariages, *Bulletin de la Commission Centrale de Statistique*, III: 135-155.
- Quetelet, A. (1984). *Research on the propensity for crime at different ages, translated and with an introduction by S.F. Sylvester*, Cincinnati: Anderson Publishing. (Original work published 1831).
- Ratcliffe, J. H., McCullagh, M. J. (1999) Hotbeds of crime and the search for spatial accuracy. *Geographical Systems*, 1, 385-398.
- Rawson, R.W. (1839). An inquiry into the statistics of crime in England and Wales, *Journal of the Statistical Society of London*, 2, 316-344.
- Reiss, A. J., Jr. & Tonry, M. (1986). Preface. In A. J. Reiss Jr. & M. Tonry (Eds.), *Communities and Crime. Crime and Justice: A Review of Research, Vol. 8* (pp. vii- viii). Chicago: The University of Chicago Press.
- Reiss, A. J., Jr. (1986). Why are communities important in understanding crime?, In M. Tonry and N. Morris (Eds.), *Communities and crime. Crime and Justice: A Review of Research, Vol. 8* (pp. 1-33). Chicago: The University of Chicago Press.
- Reiss, A. J., Jr. (1988). Co-offending and criminal careers. In A. J. Reiss Jr., & M. Tonry (Eds.), *Communities and crime. Crime and Justice: A Review of Research, Vol. 10* (pp. 117-170). Chicago: The University of Chicago Press.
- Rengert, G. F. (1980). Spatial aspects of criminal behavior. In D. E. Georges-Abeyie & K. D. Harries (Eds.), *Crime: A spatial perspective* (pp. 47-57). New York: Columbia University Press.

- Rengert, G. F. (1981). Burglary in Philadelphia: A critique of an opportunity structure model. In P. Brantingham & P. Brantingham (Eds.), *Environmental Criminology* (pp. 189-201). Prospect Heights, IL: Waveland Press.
- Rengert, G. F., Piquero, A.R., Jones, P. R. (1999). Distance decay reexamined. *Criminology*, 37(2), 427-446.
- Rhodes, W. M., & Conly, C. (1981). Crime and mobility: An empirical study. In P. J. Brantingham & P. L. Brantingham (Eds.), *Environmental criminology*. Beverly Hills, CA: Sage.
- Robinson, W. S. (1950). Ecological correlations and the behavior of individuals, *American Sociological Review*, 15, 351-357.
- Roncek, D. W. (2000). Schools and crime. In V. Goldsmith, P. G. McGuire, J. H. Mollenkopf, & T. A. Ross (Eds.), *Analyzing crime patterns: Frontiers of practice* (pp. 153-165). Thousand Oaks, CA: Sage.
- Roncek, D. W., R. Bell. (1981). Bars, blocks, and crimes. *Journal of Environmental Systems*, 11(1), 35-47.
- Rossmo, D. K. (2000). *Geographic profiling*. New York: CRC Press.
- Sampson, R. J. (1985). Neighborhoods and crime: The structural determinants of personal victimization. *Journal of Research in Crime and Delinquency*, 22, 7-40.
- Sampson, R. J., Groves, W. B. (1989). Community structure and crime: Testing social disorganization theory. *American Journal of Sociology*, 94(4), 774-802.
- Sampson, R. J., Raudenbush, S. W. (1999). Systematic social observation of public spaces: A new look at disorder in urban neighborhoods. *American Journal of Sociology*, 105(3), 603-651.
- Sampson, R. J., Raudenbush, S. W., Earls, F. (1997). Neighborhoods and violent crime: A multilevel study of collective efficacy. *Science*, 277(5328), 918-924.
- Sarnecki, J. (1986). *Delinquent networks*. Stockholm: National Council for Crime Prevention.
- Scherman, L., & Kobrin, S. (1986). Community careers in crime. In A. J. Reiss Jr., & M. Tonry (Eds.), *Communities and Crime. Crime and Justice: A Review of Research, Vol. 8* (pp. 67-100). Chicago: The University of Chicago Press.
- Shaw, C. R. (with F. M. Zorbaugh, H. D. McKay & L. Cottrell) (1929). *Delinquent areas. A study of the geographical distribution of school truants, juvenile delinquents, and adult offenders in Chicago*. Chicago & London: The University of Chicago Press.
- Shaw, C. R., & McKay, H. D. (1931). *Social factors in juvenile delinquency*. Report on the Causes of Crime, National Commission of Law Enforcement and Observance, vol. 2. Washington, DC: Government Printing Office.
- Shaw, C. R., & McKay, H. D. (1969). *Juvenile delinquency and urban areas. A study of rates of delinquency in relation to differential characteristics of local communities in American cities*, Chicago & London: The University of Chicago Press (Rev. ed.). (Original work published 1942).
- Sherman, L. W. (1995). Hot spots of crime and criminal careers of places. In J. E. Eck & D. Weisburd (Eds.), *Crime and Place*. Monsey, NY: Willow Tree Press.
- Sherman, L. W., Weisburd, D. (1995). General deterrent effects of police patrol in crime 'hot spots': A randomized, controlled trial. *Justice Quarterly*, 12(4), 625-648.
- Sherman, L. W., Gartin, P., & Buerger, M. E. (1989). Hot spots of predatory crime: Routine activities and the criminology of place. *Criminology*, 27(1):27-55.
- Short, J. F. Jr., & Moland, J. Jr. (1976). Politics and youth gangs: A follow-up study. *The Sociological Quarterly*, 17, 162-179.
- Skogan, W. (1986). Fear of crime and neighbourhood change. In A. J. Reiss Jr., & M. Tonry (Eds.), *Communities and Crime. Crime and Justice: A Review of Research, Vol. 8* (pp. 203-229). Chicago: The University of Chicago Press.
- Skogan, W. (1990). *Disorder and decline: Crime and the spiral of decay in American cities*. New York: Free Press.
- Snodgrass, J. (1976). Clifford R. Shaw and Henry D. McKay : Chicago criminologists. *British Journal of Criminology* 16, 1-19.
- Symons, J. (2000). On crime and density of population. In D. M. Horton (Ed.), *Pioneering perspectives in criminology. The literature of 19th century criminological positivism* (pp. 279-285). Incline Village, NV: Copperhouse. (Original work published 1857).
- Tarde, J-G. (1912). *Penal philosophy* (translated by R. Howell), Boston: Little, Brown and Company. (Original work published 1890)
- Taylor, R. B. (1997). Social order and disorder of street blocks and neighborhoods: Ecology, microecology, and the systemic model of social disorganization. *Journal of Research in Crime and Delinquency*, 34, 113-155.
- Thomas, W. I. (1966). *On social organization and social personality. Selected papers*. M. Janovitz (Ed.), Chicago and London: The University of Chicago Press.

- Thrasher, F.M. (1927). *The gang: A study of 1,313 gangs in Chicago*. Chicago, IL: Phoenix Books. (Abridged ed. 1963).
- Vold, G. B., Bernard, T. J., & Snipes, J. B. (2002). *Theoretical criminology*. 5th ed. New York: Oxford University Press.
- Waring, E. J. (1998). Incorporating co-offending in sentencing models: An analysis of fines imposed on antitrust offenders. *Journal of Quantitative Criminology*, 14(3), 283-305.
- Waring, E.J. (2002). Co-offending as a network form of social organization. *Advances in Criminological Theory* 10, 31-48.
- Warr, M. (1996). Organization and instigation in delinquent groups *Criminology*, 34(1), 11-37.
- Weisburd, D.. (2002). From Criminals to Criminal Contexts: Reorienting Criminal Justice Research and Policy. *Advances in Criminological Theory*, 10, 197-216.
- Weisburd, D. (2005). Hot spots policing experiments and criminal justice research: lessons from the field. *The Annals of the American Academy of Political and Social Science* 599, 220-245.
- Weisburd, D. (2008). Place-based policing. *Ideas in American Policing*. The Police Foundation: Washington DC.
- Weisburd, D., & Green, L. (1994). Defining the drug market: The case of the Jersey City DMA system. In D. L. MacKenzie & C. D. Uchida (Eds.), *Drugs and crime: Evaluating public policy initiatives*. Newbury Park, CA: Sage.
- Weisburd, D., Green, L. (1995). Policing drug hot spots: The Jersey City DMA experiment. *Justice Quarterly*, 12(4), 711-735.
- Weisburd, D., & McEwen, T. (1997). Introduction: Crime mapping and crime prevention. In D. Weisburd & T. McEwen (Eds.), *Crime mapping and crime prevention* (pp. 1- 23). Monsey, NY: Criminal Justice Press,
- Weisburd, D. & Britt, C. (2007). *Statistics in criminal justice*. (3rd ed.) New York: Springer.
- Weisburd, D., Maher, L. & Sherman, L. (1992). Contrasting crime general and crime specific theory: The case of hot spots of crime. In F. Adler & W.S. Laufer (Eds.), *Advances in criminological theory*, Vol. 4 (pp. 45-70). New Brunswick, NJ: Transaction.
- Weisburd, D., Bushway, S., Lum, C., Yang, S-M. (2004). Trajectories of crime at places: A longitudinal study of street segments in the city of Seattle. *Criminology*, 42(2), 283-321.
- Weisburd, D., Wyckoff, L. A., Ready, J., Eck, J. E., Hinkle, J. C., Gajewski, F. (2006). Does crime just move around the corner? A controlled study of spatial displacement and diffusion of crime control benefits. *Criminology*, 44(3), 549-592.
- Wikström, P-O. & D.A. Butterworth (2006). *Adolescent crime. Individual differences and lifestyles*. Devon: Willan.
- Wolfgang, M. E., Figlio, R., & Sellin, T. (1972). *Delinquency in a birth cohort*. Chicago: The University of Chicago Press.
- Zorbaugh, H. W. (1929). *The gold coast and the slum. A sociological study of Chicago's near north side*. Chicago: The University of Chicago Press.